الأمم المتحدة

TD/B/57/8

Distr.: General
8 October 2010
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
الدورة السابعة والخمسون
جنيف، ١٥-٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠

تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته السابعة والخمسين

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، في الفترة من ١٥ إلى ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠

تقرير مقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة

المحتويات

الصفحة

مقدمة ٣

أولاً - الإجراءات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية بشأن البنود الموضوعية المدرجة في جدول أعماله ٣

ألف- التنمية الاقتصادية في أفريقيا: التعاون بين بلدان الجنوب: أفريقيا والأشكال الجديدة للشراكات الإنمائية ٣

باء - تقييم واستعراض تنفيذ الأونكتاد لاتفاق أكرا ٥

جيم- استعراض أنشطة التعاون التقني التي يقوم بها الأونكتاد وتمويل هذه الأنشطة ٧

دال - الإجراءات الأخرى التي اتخذها المجلس ٩

ثانياً - موجز الرئيس ١٢

ألف- البيانات الافتتاحية ١٢

باء - الجزء الرفيع المستوى: نحو انتعاش مستدام ١٦

جيم - التنمية الاقتصادية في أفريقيا: التعاون بين بلدان الجنوب: أفريقيا والأشكال الجديدة للشراكات الإنمائية ١٩

دال - تطور النظام التجاري الدولي والتجارة الدولية من منظور إنمائي: تأثير تدابير التخفيف من وطأة الأزمة، وآفاق الانتعاش ٢١

(A) GE.10-52095 191010 211010

الرجاء إعادة الاستعمال

هاء – استراتيجيات التنمية في عالم يسير على طريق العولمة: العولمة والعمالة والتنمية ٢٥
واو– الاستثمار من أجل التنمية: التحديات الناشئة ٢٨
زاي– تقييم واستعراض تنفيذ الأونكتاد لاتفاق أكرا..... ٣١
١– الموضوع الفرعي ١: تدعيم الاتساق على جميع المستويات من أجل التنمية الاقتصادية المستدامة والحد من الفقر في رسم السياسات على الصعيد العالمي، بما في ذلك النُهُج الإقليمية..... ٣١
٢– الموضوع الفرعي ٢: القضايا الرئيسية في التجارة والتنمية والواقع الجديد في جغرافية الاقتصاد العالمي..... ٣٥
٣– الموضوع الفرعي ٣: تدعيم البيئة التمكينية على جميع المستويات بغية تعزيز القدرة الإنتاجية والتجارة والاستثمار: تعبئة الموارد وتسخير المعارف لأغراض التنمية ٣٨
٤– الموضوع الفرعي ٤: تعزيز الأونكتاد: تدعيم دوره الإنمائي وتأثيره وفعاليته المؤسسية..... ٤١
حاء – إسهام الأونكتاد في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي ٤٧
طاء– تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني ٤٨
ياء – التقرير المقدم من رئيس الهيئة الاستشارية المنشأة وفقاً للفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك بشأن تنظيم الأمانة دورات تدريبية في الفترة ٢٠٠٩–٢٠١٠ وما لهذه الدورات من تأثير؛ وتعيين أعضاء الهيئة الاستشارية لعام ٢٠١١ ..... ٥١

ثالثاً – المسائل الإجرائية وما يتصل بها من مسائل ٥٢
ألف– افتتاح الدورة..... ٥٢
باء – انتخاب أعضاء المكتب ٥٢
جيم– إقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال الدورة..... ٥٣
دال – استعراض قوائم الدول المذكورة في مرفق قرار الجمعية العامة ١٩٩٥(د–١٩)..... ٥٣

المرفقات
الأول – جدول أعمال الدورة السابعة والخمسين لمجلس التجارة والتنمية ٥٤
الثاني – الحضور ٥٦

مقدمة

عُقدت الدورة السابعة والخمسون لمجلس التجارة والتنمية في قصر الأمم بجنيف في الفترة من ١٥ إلى ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وعقد المجلس خلال الدورة عشر جلسات عامة، هي الجلسات ١٠٤٩ إلى ١٠٥٨.

أولاً – الإجراءات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية بشأن البنود الموضوعية المدرجة في جدول أعماله

ألف – التنمية الاقتصادية في أفريقيا: التعاون بين بلدان الجنوب: أفريقيا والأشكال الجديدة للشراكات الإنمائية

استنتاجات متفق عليها ٥٠٢(د-٥٧)

إن مجلس التجارة والتنمية،

١- *يُعرب* عن تقديره للدور الهام الذي تؤديه البلدان النامية الأخرى ولإسهامها في التنمية الاقتصادية لأفريقيا، ويلاحظ ما يحدث من تمتين سريع للروابط الاقتصادية بين أفريقيا والبلدان النامية الأخرى؛

٢- *يرحب* بالتقرير أمانة الأونكتاد لعام ٢٠١٠ بشأن *التنمية الاقتصادية في أفريقيا: التعاون بين بلدان الجنوب: أفريقيا والأشكال الجديدة للشراكات الإنمائية*؛

٣- *يشدد* على أنه ينبغي النظر إلى ارتباط أفريقيا بالعمل مع البلدان النامية باعتباره مكمِّلاً لعلاقاتها مع البلدان المتقدمة وليس بديلاً عن هذه العلاقات؛

٤- *يُذكّر* بأن التعاون بين بلدان الجنوب هو تعاون فيما بين البلدان النامية على أساس التضامن؛

٥- *يلاحظ* الرسالة الرئيسية التي تضمنها التقرير - ألا وهي أن التعاون بين بلدان الجنوب ينطوي على إمكانات تعزيز قدرة أفريقيا على التصدي للتحديات الإنمائية التي تواجهها، ولكنه يلاحظ أن هذا التعاون، لكي يؤتي ثماره كاملة، ينبغي أن يكون موجَّهاً بدرجة أكبر نحو التحول الاقتصادي وتنمية القدرات الإنتاجية في هذه المنطقة؛

٦- *يشدد* على أن جميع الجهات صاحبة المصلحة ينبغي أن تتابع عن كثب التأثيرات البيئية والاجتماعية للاستثمارات في أفريقيا؛

٧- *يشجع* البلدان الأفريقية على أن تضمن استخدام القروض الجديدة التي يقدمها لها شركاؤها من البلدان النامية من أجل تمويل المشاريع التي تعزز القدرات المحلية وذلك من أجل تجنب تراكم الديون إلى حد لا يمكن الاستمرار في تحمله؛

٨- *يشجع* البلدان الأفريقية على أن تُدمج بشكل أفضل، في استراتيجيات وخطط تنميتها الوطنية، التعاون بين بلدان الجنوب، بما في ذلك التعاون الإقليمي والثنائي، من خلال مبادرات التعاون الإنمائي القائمة، بما يكفل تلبية احتياجاتها ويحقق أولوياتها في مجال التنمية، ويدعو البلدان النامية الأخرى إلى دعم هذه العملية؛

٩- *يشجع* مفوضية الاتحاد الأفريقي والاتحادات الاقتصادية الإقليمية على الاضطلاع بدور أكثر فعالية في تنسيق علاقات أفريقيا مع البلدان النامية الأخرى، وتركيز الاهتمام على الأولويات الإقليمية، وضمان حدوث انتشار أوسع لفوائد هذه الشراكات، وبخاصة لصالح البلدان الفقيرة والأشد ضعفاً؛

١٠- *يشدد* على الحاجة إلى توفر مزيد من المعلومات كما ونوعا عن التعاون الإنمائي بين أفريقيا والبلدان النامية الأخرى؛

١١- *يدعو* البلدان المتقدمة والنامية إلى تعزيز الحوار مع أفريقيا من خلال تحسين التنسيق وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات؛

١٢- *يدعو* البلدان المتقدمة والنامية إلى تعزيز الدعم المقدم من أجل التكامل الإقليمي في أفريقيا؛

١٣- *يدعو* المؤسسات المالية الإقليمية والمتعددة الأطراف إلى إتاحة الموارد لدعم مشاريع التعاون بين بلدان الجنوب. ويدعو أيضاً البلدان المتقدمة والنامية والمؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف والإقليمية والثنائية إلى دعم التعاون بين بلدان الجنوب بوسائل تشمل، فيما تشمل، التعاون الثلاثي، بما في ذلك لأغراض تنمية القدرات؛

١٤- *يكرر* دعوته الموجهة إلى الأونكتاد بأن يواصل، في إطار ولايته وفي حدود الموارد المتاحة، وحسبما اتُّفق عليه في اتفاق أكرا، العمل الذي يقوم به فيما يتعلق بتقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية في سياق الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وبخاصة لأقل البلدان نمواً، وبأن يواصل الاضطلاع بأنشطة بناء القدرات في مجال التجارة في الخدمات؛

١٥- *يشدد* على ضرورة أن تقوم البلدان النامية، في إطار علاقاتها مع البلدان الأفريقية، بمعالجة تأثير الاعتماد على السلع الأساسية، فضلاً عن الحاجة إلى التصنيع والتنويع. وفي هذا الصدد، يشجع المجلس الأونكتاد على مواصلة تقديم المساعدة التقنية من أجل بناء القدرات الإنتاجية، وبخاصة مساعدة البلدان الأفريقية، بما في ذلك في عملية تحويل السلع الأساسية إلى سلع نهائية؛

١٦- *يلاحظ* أهمية العلم والتكنولوجيا بالنسبة للتنمية على النحو المذكور في اتفاق أكرا؛

١٧- *يكرر* دعوته الموجهة للأونكتاد إلى أن يواصل، في إطار ولايته وعلى النحو المتفق عليه في اتفاق أكرا، إجراء تحليلاته المتبصرة والبالغة الأهمية بشأن قضايا التجارة والتنمية في أفريقيا، وأن يوسِّع نشر نتائج بحوثه، بما في ذلك تحسين توافر الموارد، وبخاصة الموارد البشرية، لشعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة، وللوحدة الخاصة المعنية بالسلع الأساسية، وذلك في حدود الموارد القائمة ضمن الميزانية.

الجلسة العامة ١٠٥٨
٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠

باء - تقييم واستعراض تنفيذ الأونكتاد لاتفاق أكرا

الاستنتاجات المتفق عليها ٥٠٣(د-٥٧)

إن مجلس التجارة والتنمية،

إذ يؤكد من جديد على اتفاق أكرا والولايات الواردة فيه،

وإذ يعرب عن دعمه الكامل للأونكتاد وبرنامج عمله من خلال ركائز العمل الثلاث،

١- *يحيط علماً* بتقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة TD/B/57/7 و TD/B/57/Add 1؛

٢- *يحيط علماً أيضاً* بالتعليقات والاقتراحات المقدمة من الدول الأعضاء خلال استعراض تنفيذ اتفاق أكرا، كما وردت في ملخص الرئيس، ويشجع الأمانة على أن تراعيها تماما وهي تواصل سعيها إلى تنفيذ اتفاق أكرا؛

٣- *يعرب* عن الارتياح العام لتنفيذ الأونكتاد لاتفاق أكرا حتى الآن، بينما يشجع الأمانة، وفقاً لاتفاق أكرا، على مواصلة تنفيذه، واضعة في اعتبارها الحاجة إلى ما يلي:

(أ) في ركيزة العمل المتعلقة بالبحث والتحليل، الاستمرار في مساعدة البلدان النامية على معالجة المسائل الرئيسية في مجالي التجارة والتنمية والمسائل والتحديات الأخرى المترابطة وآثارها والدروس المستفادة، والسعي إلى التنفيذ الكامل لاستراتيجية الأونكتاد في مجال الاتصالات وسياسته المتعلقة بالمنشورات، مع المراعاة الكاملة لمقررات مجلس التجارة والتنمية ذات الصلة فيما يتعلق بتمويل ومحتوى منشورات الأونكتاد؛

(ب) في ركيزة العمل المتعلقة ببناء توافق الآراء، مواصلة تحسين أداء الآلية الحكومية الدولية بطريقة تدرجية وغير نظامية وبناءة، من أجل بناء توافق أقوى في الآراء حول قضايا التجارة والتنمية؛

(ج) في ركيزة العمل المتعلقة بالتعاون التقني، ضمان استناد عملها بثبات إلى ما يقوم به الأونكتاد من بحث وتحليل، وكذلك إلى توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في ركيزة العمل المتعلقة ببناء توافق في الآراء، والسعي إلى ضمان التمويل الكافي للتعاون التقني من شركاء التنمية؛

(د) تعزيز بناء القدرات لا سيما بتطبيق الفقرة ١٦٦ وتنظيم دورات تدريبية قصيرة في جنيف؛

(هـ) دعم البلدان النامية في مجال وضع السياسات لتعزيز القدرات الإنتاجية وتنفيذ هذه السياسات بفعالية، مع مراعاة احتياجات هذه البلدان وأولوياتها؛

(و) العمل بشكل خاص على تلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا وأقل البلدان نمواً، لا سيما بتعزيز قدراتها الإنتاجية، وسياساتها المالية وتجارتها؛

(ز) مواصلة التصدي للتحديات والمشاكل التي تواجهها مجموعات البلدان ذات الاحتياجات الخاصة؛

(ح) اضطلاع الأمين العام للأونكتاد بالتنفيذ الكامل للقرارات السابقة للفرقة العاملة، ولا سيما الفقرة ١٢ من الاستنتاجات المتفق عليها التي خلصت إليها الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية في دورتها الثانية والخمسين (المستأنفة) في حزيران/يونيه ٢٠٠٩ (TD/B/WP/210) – وذلك لتعزيز شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة لتمكينها بصورة كاملة من الاضطلاع بالمسؤوليات المنوطة بها، بما في ذلك مهمة توفير الدعم الموضوعي والتقني لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع لأقل البلدان نمواً؛

(ط) مواصلة التصدي لتحديات التنمية المستمرة مثل تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ومساهمة تحويلات المهاجرين في التنمية؛ ومواصلة تعميم القضايا المتشعبة مثل العمالة الكاملة والمنتجة، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، وتعزيز التنمية المستدامة، والمساواة بين الجنسين؛

(ي) الاستمرار في رصد وتحليل الواقع الاقتصادي الجديد والتصدي للتحديات التي تم تحديدها، بما في ذلك التحديات الناجمة عن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، والعلاقات بين التغيرات المناخية، من جهة، والتجارة والتنمية، من جهة أخرى، في إطار ركائز العمل الثلاث؛

(ك) مواصلة عملها الهام المتعلق بالاستثمار، في مجالات تشمل البنى التحتية والزراعة؛

(ل) تعزيز الأثر الإنمائي لعملها المتعلق بالسلع الأساسية، بما في ذلك عن طريق تحسين الأنشطة والمشاريع ذات الصلة واتخاذ المزيد من التحسينات السريعة في تشغيل الوحدة الخاصة المعنية بالسلع الأساسية؛

(م) تعزيز عملها بالاعتماد على الموارد المتاحة في سبل دعم البلدان النامية كي تتصدى للأثر الإنمائي الناجم عن مشاركتها في العديد من الترتيبات والمفاوضات التجارية، ولا سيما الالتفات إلى تطور النظام التجاري الدولي، ومواصلة تقديم المساعدة التقنية بشأن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وتعزيز بناء القدرات في مجال التجارة والمفاوضات التجارية؛ وكذلك مواصلة أداء دورها في وضع وتنفيذ المشاريع في إطار المعونة من أجل التجارة؛

(ن) تكثيف الدعم للشعب الفلسطيني للتخفيف من ضرر الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الأرض الفلسطينية بهدف خلق الظروف التي تفضي إلى بناء دولة فلسطينية ذات سيادة وقادرة على البقاء وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وخريطة الطريق، والتفاهم المشترك المنبثق عن مؤتمر أنابوليس ومؤتمرات باريس؛

(س) المشاركة في عمليات تعزيز الاتساق على مستوى منظومة الأمم المتحدة وفقا لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة، وتعزيز دور الأونكتاد في إطار هذه العملية والسعي إلى التركيز على الميزة النسبية بطريقة فعالة من حيث التكلفة، والتطلع، من خلال القيام بذلك، إلى تحسين استخدام الموارد، بما في ذلك عن طريق ملء الوظائف الشاغرة.

الجلسة العامة ١٠٥٨
٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠

جيم – استعراض أنشطة التعاون التقني التي يقوم بها الأونكتاد وتمويل هذه الأنشطة

المقرر ٥٠٤(د-٥٧)

إن مجلس التجارة والتنمية،

١- *يحيط علماً* مع التقدير بأنشطة التعاون التقني التي تقوم بها أمانة الأونكتاد بالتعاون مع الجهات المستفيدة والشركاء الإنمائيين؛

٢- *يحيط علماً* بالتقارير التي أعدتها الأمانة لعناية الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية؛

٣- *يلاحظ* مع الارتياح الزيادة في التنفيذ الكلي لبرامج التعاون التقني للأونكتاد التي بلغت أعلى ذروة لها في عام ٢٠٠٩ ويعرب عن تقديره للدعم الذي وفرته الجهات المانحة والثنائية والمتعددة الأطراف؛

٤- *يحيط علماً مع القلق* بتقلص مجموع التبرعات المقدمة للصندوق الاستئماني بنسبة ١٢ في المائة في عام ٢٠٠٩، وهو ما ينبغي تقديره على ضوء الأزمة المالية والاقتصادية. ويدعو الشركاء الإنمائيين إلى توفير التمويل المتزايد والكافي لأنشطة التعاون التقني التي يقوم بها الأونكتاد؛

٥- *يعرب عن تقديره* للزيادة في التبرعات المقدمة من البلدان النامية إلى الصناديق الاستئمانية التابعة للأونكتاد؛

٦- *يشكر* المتبرعين إلى الصندوق الاستئماني الخاص بأقل البلدان نمواً ويعرب مجدّداً عن قلقه الشديد من أن الصندوق لم يبلغ قط المستوى المنشود ويدعو الشركاء الإنمائيين إلى تقديم تبرعات مالية إلى الصندوق الاستئماني الخاص بأقل البلدان نمواً وذلك لضمان جملة أمور من بينها المشاركة الكاملة والفعالة لممثلي أقل البلدان نمواً والجهات الفاعلة في مجتمعها المدني في العمليات التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً وفي المؤتمر نفسه. ويدعو أيضاً إلى توفير تبرعات من خارج الميزانية يقدمها الشركاء الإنمائيون لتمكين أمانة الأونكتاد من تعزيز مساهماتها الموضوعية والتقنية في العمليات التحضيرية وفي المؤتمر؛

٧- *يعرب عن القلق* لكون موارد الصندوق الاستئماني التابع للأونكتاد المكرس لعملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية منخفضة جدا ويدعو الجهات المانحة إلى توفير ما يكفي من الموارد لتعزيز برامجه للمساعدة التقنية المكرسة للبلدان التي هي في سبيلها إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وفقاً للفقرة ٩٠(هـ) من اتفاق أكرا؛

٨- *ويشير* إلى مقرراته ٤٩٢ (د-٥٤) و٤٩٥ (د-٥٥) و٤٩٨ (د-٥٦) وإلى الفقرات ١٦٢ و٢١٢ و٢١٥(ج) و٢١٦ و٢١٧ من اتفاق أكرا بشأن الحاجة إلى زيادة الاتساق في تخطيط وتنفيذ برامج التعاون التقني؛

٩- *يشدد على* أن للشفافية في عملية تقديم الأونكتاد المساعدة التقنية مهمة في مجال تعيين الاحتياجات والأولويات للجهات المستفيدة وتوجيه الجهات المانحة فيما تتخذه من قرارات ذات صلة بتخصيص تبرعاتها؛

١٠- *تكرر* نداءاتها الداعية إلى أن ينفذ الأمين العام للأونكتاد تنفيذاً كلياً أحكام مقررات الفرقة العاملة - ولا سيما الفقرة ١٢ من الاستنتاجات المتفق عليها للفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية في دورتها الثانية والخمسين المستأنفة المعقودة في حزيران/يونيه ٢٠٠٩ (TD/B/WP/210) - وإلى أن تعزَّز شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً

والبرامج الخاصة لتمكينها بصورة كاملة من الاضطلاع بالمسؤوليات المكلفة بها بما في ذلك مهمة توفير الدعم الموضوعي والتقني لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نمواً؛

١١- *يحث* الأمانة على مواصلة جهودها الرامية إلى التشجيع على مزيد من التماسك في تخطيط وتنفيذ برامج التعاون التقني، بما في ذلك عن طريق الأنشطة التي يقوم بها الأونكتاد في إطار ركيزتي عمله المتمثلتين في التحليل وبناء التوافق، وبالأخص بإنشاء مجموعات مواضيعية والتنسيق المشترك بين الشُعب؛

١٢- *يطلب إلى* الأمانة أن تتقصى جدوى إضافة سمة وظيفية لبوابة الأونكتاد على الانترنت المخصصة للمشاريع تبيّن قائمة جميع الشركاء الإنمائيين الذين يقومون بتمويل الصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين. ويدعو الأمانة إلى مواصلة إبراز أهمية المساعدة التقنية بشكل أفضل وتوفير كافة المعلومات ذات الصلة المتعلقة بالمساعدة التقنية عن طريق بوابتها؛

١٣- *يطلب إلى* الأمين العام للأونكتاد أن يواصل إبلاغ الدول الأعضاء بما يتعلق بتنفيذ الفقرة ٦ من المقرر الوارد في الوثيقة (TD/B/WP/210).

دال - الإجراءات الأخرى التي اتخذها المجلس

التطوير التدريجي لقانون التجارة الدولية: التقرير السنوي الثالث والأربعون للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي

(نيويورك، ٢١ حزيران/يونيه - ٩ تموز/يوليه ٢٠١٠)

أحاط المجلس علماً، في جلسته العامة ١٠٥٥، المعقودة في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، بالتقرير السنوي الثالث والأربعين للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (A/65/17).

تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية التابع للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية عن دورته الثالثة والأربعين (جنيف، ١٤-١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩)

أحاط المجلس علماً، في جلسته العامة ١٠٥٥ أيضا، بتقرير الفريق الاستشاري المشترك عن دورته الثالثة والأربعين (ITC/AG(XLIII)/232)، الذي قدّمته السيدة باتريسيا فرانسيس، المديرة التنفيذية لمركز التجارة الدولية للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية. وقدمت التقرير نيابة عن السيد دونيس فرانسيس (ترينيداد وتوباغو)، رئيس الدورة الثالثة والأربعين للفريق الاستشاري المشترك.

التقرير المقدم من رئيس الهيئة الاستشارية المنشأة وفقاً للفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك بشأن تنظيم الأمانة لدورات تدريبية في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ وما لهذه الدورات من تأثير؛ وتعيين أعضاء الهيئة الاستشارية لعام ٢٠١١

أحاط المجلس علماً، في الجلسة العامة ١٠٥٥ أيضا، بالتقرير الشفوي بشأن هذا البند المقدم من السيد جون فيدير (لوكسمبرغ)، رئيس الهيئة الاستشارية، تناول فيه عمل الهيئة الاستشارية المنشأة عملا بالفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك. وعيّن المجلس أيضا أعضاء الهيئة الاستشارية لعام ٢٠١١ التالية أسماؤهم: السيد لويس مانويل بيونتيني مونيغ (رئيس المجلس، الجمهورية الدومينيكية)؛ السيد محمد عبد الحنّان (بنغلاديش)؛ السيد محمد أ. الحكيم (العراق)؛ السيد يحيا س. الوهابي (عُمان)؛ السيد باسل صلاح أحمد (مصر)؛ السيد علامي حمدان (المغرب)؛ السيد ماريو ماتوس (شيلي)؛ السيد مراد نجفبايلي (أذربيجان)؛ السيد غاريكاي كاشيتيكو (زيمبابوي)؛ السيد موريسيو ألفريدو بيريز زيبيدا (هندوراس)؛ السيد عزيز بولازاني (جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة)؛ السيد بوزكورت أران (تركيا).

جلسة استماع مع المجتمع المدني

أحاط المجلس علماً، في جلسته العامة ١٠٥٥ أيضاً، بتقرير عن ندوة الأونكتاد العامة الثانية الوارد في الوثيقة (TD/B/57/5). وقُدّم التقرير من طرف السيدة إزابيل مازيي، كبير المستشارين في مجال السياسات، منظمة أكسفام الدولية.

تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني

أحاط المجلس علماً، في جلسته العامة ١٠٥٦، المعقودة في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، بالتقرير الذي أعدته أمانة الأونكتاد (TD/B/57/4) وبالبيانات التي أدلت بها الوفود وقرَّر، وفقاً لمقرر الجمعية العامة ٤٤٥/٤٧، أن يتضمن تقرير المجلس إلى الجمعية العامة عن دورته السابعة والخمسين سرداً للمداولات التي جرت في إطار هذا البند.

إسهام الأونكتاد في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي

أحاط المجلس علماً، في جلسته العامة ١٠٥٨ (الاختتامية)، المعقودة في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، بالتقرير الذي أعدته الأمانة عن التقدم المحرز في تنفيذ نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة، وعن مساهمة الأونكتاد في هذا المجال (TD/B/57/6).

استعراض الجدول الزمني للاجتماعات

أقر المجلس، في جلسته العامة ١٠٥٨ أيضاً، الجدول الزمني للاجتماعات للفترة المتبقية من عام ٢٠١٠ والجدول الزمني الإرشادي لعام ٢٠١١ الوارد في الوثيقة TD/B/57/CRP.2.

استعراض أنشطة التعاون التقني التي يقوم بها الأونكتاد وتمويل هذه الأنشطة

أقر المجلس أيضا، في جلسته العامة ١٠٥٨ أيضا، مشروع المقرر الوارد في تقرير الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية عن دورتها السادسة والخمسين (TD/B/WP/225).

تقرير الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية عن أعمال دورتها السادسة والخمسين

أحاط المجلس علماً، في جلسته العامة ١٠٥٨ أيضاً، بتقرير الفرقة العاملة عن أعمال دورتها السادسة والخمسين (TD/B/WP/225) وأقر الاستنتاجات المتفق عليها الواردة فيه. كما وافق على عضوية الفرقة العاملة وهي كما يلي: الاتحاد الروسي وألبانيا وجمهورية إيران الإسلامية وبلجيكا وبنن وبيلاروس وتايلند والجزائر سري لانكا والسلفادور وسويسرا والصين وغواتيمالا وفرنسا وكندا ونيجيريا وهندوراس والولايات المتحدة الأمريكية. ويبقى عضو واحد من المجموعة 'باء' لم يعين بعد.

الآثار الإدارية والمالية المترتبة على إجراءات المجلس

لاحظ المجلس، في جلسته العامة ١٠٥٨ أيضاً، أن الإجراءات التي اتخذت في الدورة السابعة والخمسين ليس لها أية آثار مالية.

اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض

اعتمد المجلس، في جلسته العامة ١٠٥٨ أيضاً، تقرير المكتب المتعلق بوثائق تفويض الممثلين المشاركين في الدورة السابعة والخمسين للمجلس، كما وردت في الوثيقة TD/B/57/L.2.

جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة والخمسين للمجلس

قرر المجلس، في جلسته العامة ١٠٥٨ أيضاً، إحالة مسألة النظر في هذا البند إلى مكتب المجلس. وسيُعرض جدول الأعمال المؤقت في الوقت المناسب للموافقة عليه.

اعتماد التقرير

اعتمد المجلس تقريره بصيغته الواردة في الوثائق TD/B/57/L.1 وAdd.1 إلى Add.11.

ثانياً – موجز الرئيس[1]

ألف – البيانات الافتتاحية

١- أدلى ببيانات افتتاحية المتحدثون التالية أسماؤهم: السيد جون فيدير (لكسمبرغ)، رئيس مجلس التجارة والتنمية في دورته السادسة والخمسين؛ والسيد لويس مانويل بيانتيني مونيغ (الجمهورية الدومينيكية)، رئيس مجلس التجارة والتنمية في دورته السابعة والخمسين؛ والسيد سوباتشاي بانيتشباكدي، الأمين العام للأونكتاد؛ وممثل كوبا، متكلماً باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين؛ وممثل مصر، متكلماً باسم المجموعة الأفريقية؛ وممثل شيلي، متكلماً باسم مجموعة أمريكا اللاتينية وبلدان البحر الكاريبي؛ وممثل بنغلاديش، متكلماً باسم المجموعة الآسيوية؛ وممثل بلجيكا، متكلماً باسم الاتحاد الأوروبي؛ وممثل رومانيا، متكلماً باسم المجموعة 'دال'؛ وممثل نيبال، متكلماً باسم أقل البلدان نمواً؛ وممثل باراغواي، متكلماً باسم البلدان النامية غير الساحلية؛ وممثل الولايات المتحدة الأمريكية؛ وممثل ألمانيا؛ وممثل الصين؛ وممثل المغرب؛ وممثل تايلند؛ وممثل كوت ديفوار؛ وممثل سويسرا؛ وممثل الفلبين؛ وممثل اليمن؛ وممثل النرويج؛ وممثل جمهورية إيران الإسلامية؛ وممثل الجزائر؛ وممثل إثيوبيا؛ وممثل الاتحاد الروسي؛ وممثل الاتحاد الدولي لنقابات العمال.

٢- ورأى البعض أن المجتمع العالمي يواجه حالياً تحديات متعددة يمكن تلخيصها في كلمة واحدة هي – الاختلالات – في مجالات تشمل الأغذية والطاقة والإسكان والأسواق المالية. وهذه الاختلالات تتزايد يوماً بعد يوم وهُيّئت لها الظروف لتستفحل أثناء الرخاء الاقتصادي المستدام الذي سبق الأزمة الراهنة. وقد ساعدت رزمات الإنعاش الحكومية على تفادي كساد شامل ولكن الأزمة في حد ذاتها كانت مرآة كشفت قوى اقتصادية جديدة وعرّضت الأضعف منها للأخطار في عالم متعدد الأقطاب. فالبلدان التي كانت تنعم بفوائض مثل ألمانيا واليابان اضطرت إلى إعادة نوع من التوازن لاقتصاداتها بالتوجّه إلى الاستهلاك المحلي. واعتبر أن الزيادة في الأجور وتقليص الادخار وسيلة لتحقيق تلك الغاية. وقد أيد تقرير التنمية والتجارة، ٢٠١٠ هذا المفهوم وأوضح أن الانخفاضات بالغة الشدة في الإنفاق العام يمكن أن تكون لها آثار كارثية على الإنعاش الذي كان هشاً ومتفاوتاً. واعتبر أن السبيل المستدام الوحيد للخروج من الكساد يكمن في النمو والتدرج في فرض الضرائب، يأتي من بعدها خفض لمستويات العجز في القطاع العام. ولوحظ كذلك أن الحماس يكاد يكون مفقوداً بالنسبة لتغييرات تدعو الحاجة الملحة إليها في النماذج التجارية التي كانت سائدة قبل الأزمة.

---

(٣) توجد على موقع الأونكتاد على شبكة الإنترنت الصيَغ الإلكترونية للبيانات التي أدلى بها أعضاء الوفود مدرجةً بصورة PDF بالشكل واللغة اللذين وردت بهما (www.unctad.org/tdb56/statements). وتوجد أيضاً على الموقع الشبكي (www.unctad.org/tdb56/audio) الملفات الصوتية (باللغة الأصلية/بالإنكليزية) للبيانات العامة والبيانات المُدلى بها في الجزء الرفيع المستوى.

وتدعو الحاجة إلى المزيد من الاستثمارات الرأسمالية في القطاع الزراعي لمعالجة الاختلالات في مجال الأغذية. ولوحظ أن أسواق الأغذية والطاقة أضحت متزايدة الترابط وأن المضاربة كانت تتسبب في ارتفاعات حادة لأسعار الأغذية وأن من الواجب غلق الملاذات الضريبية.

٣- ودعا أحد المتحدثين الأونكتاد إلى أن يعمل على تحسين نظام اللغات الذي يتبعه حتى يؤمن لكافة الوفود توافر الوثائق والتقارير مترجمة وفي الوقت المناسب. وعبّر نفس المتحدث عن الرغبة في أن يرى مزيداً من التعاون المنهجي يقوم بين الأونكتاد وبين غيره من المنظمات الدولية مثل منظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية حيثما كانت هناك مصلحة مشتركة. وعبّر المتحدث بالإضافة إلى ذلك عن الرغبة في أن يرى الأونكتاد يفي بولايته كاملة خاصة فيما يتعلق بأفقر البلدان وبمسائل من قبيل التنظيمات التجارية الملائمة لتمكين القدرات الإنتاجية الناشئة من أن تتطور إلى حد تصبح عنده قادرة على مواجهة المنافسة الدولية.

٤- وأشار عدد من المتحدثين إلى أن الأزمة المالية والاقتصادية بالرغم من أنها نشأت في البلدان المتقدمة إلا أن آثارها تحملتها البلدان النامية بشكل لا متناسب وبخاصة البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية. وأثرت هذه الأزمة في التنمية وفي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية. بالإضافة إلى ذلك عرّضت الأزمة المالية والاقتصادية للخطر التقدم المتواضع الذي تحقق صوب إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا المضمار، دُعي الأونكتاد إلى العمل على تعزيز حضوره وفعاليته ودُعي المجتمع الدولي إلى إبداء التضامن مع البلدان النامية لمساعدتها على الوفاء باحتياجاتها. وأُشير إلى سلسلة الكوارث الطبيعية التي اجتاحت مؤخراً بعض البلدان النامية وفاقمت الآثار السلبية الناجمة عن الأزمة المالية والاقتصادية وأعاقت التنمية بشكل متزايد. وشدد أحد المتحدثين على أن قادة العالم مطالبون بالوفاء بالتزاماتهم التي عقدوها على المستوى الدولي وبأن ينفذوا سياسات تتعلق بالدخل كفيلة بأن تنشط الطلب وتعود بالفائدة على أكثر الجهات تضرراً من قوى السوق، معربا عن أمله في أن تسود الالتزامات بالتضامن الدولي على غيرها من المصالح الفردية.

٥- وعبّر المتحدثون عن مجموعة كبيرة من الشواغل تشمل (أ) المخاوف من كساد مضاعف الأثر؛ (ب) وعدم استقرار النظام الاقتصادي الحالي الذي تشوبه المضاربة المفرطة على حساب المصالح الحيوية للأغلبية؛ (ج) وعبء خدمة الدين الخارجي؛ (د) والجهود الجبارة التي يلزم بذلها وعملية نقل الموارد والتكنولوجيا المطلوبة من الشمال إلى الجنوب لمواجهة الآثار المتولدة عن تغير المناخ؛ (هـ) وضرورة توافر هامش ملائم للمناورة يمكّن البلدان من الاستجابة على نحو أفضل للتحديات التي تفرزها الأزمات المتعددة؛ (و) واستمرار تهميش البلدان النامية غير الساحلية في الاقتصاد العالمي، ونواحي الضعف الهيكلي، وانخفاض مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر في تلك البلدان؛ (ز) والحاجة إلى إيجاد آليات مبتكرة

تسمح للاقتصادات التي هي مستوردة صافية للسلع والخدمات بأن تحقق التوسع اللازم لخلق رأس مال مادي وبشري.

٦- وإزاء الأزمات المتعددة الراهنة التي يواجهها العالم، طالب غالبية المتحدثين بالإصلاح. وأبرز عدد من الوفود ضرورة جعل التنمية محوراً للنظام الاقتصادي العالمي بغية تحقيق انتعاشة مستدامة وقوية بالنسبة إلى البلدان جميعها. ودعا متحدثون عديدون إلى الإسراع بإنهاء جولة الدوحة الإنمائية بنجاح بغية فتح أسواق جديدة وفرص أمام البلدان المتقدمة. وأشار الكثير من المتحدثين إلى ضرورة إدخال إصلاحات على البنية المالية العالمية وإقامة مؤسسات قوية متعددة الأطراف وإيجاد استجابة قوية متعددة الأطراف هي الأخرى. ووُجهت، في هذا الصدد، دعوات إلى الإصلاح الهيكلي لأهم المؤسسات الدولية على نحو يشمل إعادة تعريف مسؤولياتها وواجباتها، وتوخي الشفافية وتوافر قواعد واضحة لتحسين جانب العدل والقابلية للتنبؤ في النظام التجاري الدولي كسبيل لتشجيع التجارة والاستثمار، والدعوة كذلك إلى مشاركة أكبر من جانب البلدان النامية في النظام المالي الدولي وإشراك أقل البلدان نمواً في المداولات التي تجري حول إصلاح النظام الدولي. ووجه أحد الوفود نداءً إلى الأونكتاد ليضطلع بدور الثقل الموازي للأصولية السوقية لدى المؤسسات العالمية الأخرى. وشددت وفود عديدة على الحاجة للظفر باستجابات مبتكرة ومتسمة بالكفاءة في مجال السياسات التي توضع للحؤول دون حدوث أزمات مماثلة في المستقبل.

٧- وشدد أحد المتحدثين على أن فرص العمل المستدامة وكذلك المجتمعات المستدامة لا تتهيأ إلا من خلال ائتلاف سياسة العمالة والسياسات الاجتماعية ذات الجدوى.

٨- وبينت بعض الوفود أن البلدان تحتاج، على المستوى الوطني، إلى تنسيق سياساتها الضريبية والنقدية وإلى تعزيز القواعد المنظمة لمؤسساتها المالية.

٩- ولاحظ أحد الوفود أن التدابير التي اتخذتها البلدان المتقدمة في مجال السياسة العامة أثناء الأزمة قد برهنت على أن الانخراط الحكومي في الاقتصاد أمر مطلوب.

١٠- وشددت وفود عديدة على أهمية بناء وتعزيز القدرات الإنتاجية. وذكر أحد الوفود أن الانفتاح التجاري المتزايد لم يكن كافياً ليؤمن اغتنام البلدان النامية الفرص السوقية الجديدة التي تتاح وأن الاستثمار في مجال تيسير التجارة والقدرة الإنتاجية والبنى التحتية سيكون مطلوباً. وذكرت الوفود أن تشجيع التجارة والاستثمار عنصر في التنمية وفي التقليل من الفقر ولاحظت الحاجة إلى زيادة الاستثمار في المجالات الموجهة نحو العمالة وإنشاء المشاريع التجارية بغية تأمين انتعاشة مستدامة. وأبرزت بعض الوفود الحاجة إلى تعزيز الطلب المحلي.

١١- وقد تسببت الأزمة المالية والاقتصادية في الحد من مستوى العمالة على المستوى العالمي، وأشار العديد من الوفود إلى أن من الأساسي خلق فرص العمل. ودعا أحد الوفود إلى أن يكون خلق العمالة في صلب السياسة الاقتصادية. وأبرز وفد آخر القيمة التي تكتسيها

استراتيجية تعزيز الطلب المحلي مبيّناً أن هذه الاستراتيجية، التي تستند إلى خلق العمالة، يمكن أن تفضي إلى دورة يتم بفضلها تنشيط الإنتاج وزيادة العمالة والحد من الفقر. ولاحظ وفد آخر أن تحقيق العمل اللائق يقتضي تعزيز دور الحكومات وأشار إلى أنه ينبغي للأونكتاد أن يعمل عن كثب مع منظمة العمل الدولية لتشجيع العمالة الكاملة والمنتجة والجيّدة باستخدام أداتي التجارة والاستثمار لتحقيق عولمة شاملة ومتوازنة. ولاحظ المتحدث نفسه أن خلق العمالة يقتضي المزيد من الاستثمار في البنى التحتية الأساسية القابلة للبقاء وإيجاد أيدي عاملة مؤهلة وقادرة على المنافسة واتباع السياسات الملائمة في المجالين الضريبي والنقدي ومجال أسعار الصرف.

١٢- ودعا مندوب إلى التعاون العالمي لمواجهة التحديات المشتركة وشدد على الحاجة إلى الحوكمة الرشيدة على المستويين الوطني والدولي. وسلم المندوب نفسه بالحلول التي يلزم الظفر بها للأسواق فضلاً عن الحاجة إلى خلق شراكات بين البلدان ليتسنى مواجهة التحديات الناجمة عن تبعات الأزمة ذاكراً في هذا الصدد أن ثمة حاجة إلى تمكين المسؤولين من تسوية المشاكل على المستويات المحلية والوطنية والدولية. ودعت وفود عديدة إلى اتباع عملية تشاركية وشمولية وديمقراطية في مجال اتخاذ القرارات على المستوى الدولي تحظى فيها البلدان النامية بدور أكبر، وتراعى فيها مصالح هذه البلدان بقدر أكبر، ودعا أحد الوفود إلى الوفاء بالالتزامات المقطوعة في مجال دعم التنمية. وذكر وفد آخر أن الإمكانات الهائلة التي ينطوي عليها التعاون بين الجنوب والجنوب ينبغي أن تُستغل بالنظر خاصة إلى الأدوار المتزايدة الأهمية التي تلعبها الاقتصادات الناشئة في التجارة العالمية. وأبرز الوفد نفسه حاجة الأونكتاد إلى ما يكفي من الموارد لدعم العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً المزمع عقده في عام ٢٠١١ ولكفالة المشاركة الفعالة من جانب ممثلي أقل البلدان نمواً في هذا المؤتمر. ووجه نداء إلى الشركاء في التنمية قصد توفير ذلك الدعم.

١٣- وأشار أحد المتحدثين إلى أن المبادرات الإقليمية تلعب دوراً حاسماً في إضفاء المزيد من التوازن والمرونة على النظام العالمي، وقدّم أمثلة على ذلك بالمبادرات الإقليمية الناجحة في المنطقة الآسيوية. وعلّق أحد المتحدثين قائلاً إن تطوير وفتح الأسواق الإقليمية يشكلان خطوة مهمة صوب إدماج البلدان النامية بصورة كاملة في الاقتصاد العالمي.

١٤- وأبرز أحد المندوبين المصاعب الفريدة من نوعها التي تواجهها فلسطين في مجال التنمية ودعا المجتمع الدولي إلى أن يدعم الشعب الفلسطيني في سبيل إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة ولإقرار السلم في الشرق الأوسط.

١٥- وهنأ أحد المندوبين الأونكتاد على تنظيمه الناجح لمحفل الاستثمار العالمي الذي عُقد في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ في غزيامن، بالصين والذي شارك فيه نحو ١ ٥٠٠ مشارك من نحو ١٠٠ بلد ودعا في هذا المضمار أمانة الأونكتاد إلى أن تواصل أنشطة المتابعة ذات الصلة بهذا المحفل وأن تُشرك الأطراف المعنية فيما تتوصل إليه من نتائج. وشجع الوفد نفسه

الأونكتاد على أن يواصل جهوده في سبيل إعادة النظر في المسالك التنمية الاقتصادية ونماذج التنمية الاقتصادية. وعبّر وفد آخر عن تقديره للأونكتاد لتشجيعه إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي بما المراعي تنميتها؛ وعلى لمشاركته الكبيرة في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار؛ ولمشاركته المستمرة في إقامة الشراكات المتعددة الوكالات وعلى وجه التحديد مشاركته في صياغة المبادئ المتعلقة بالاستثمار الزراعي المسؤول.

١٦- ولاحظ أحد المندوبين أن ألمانيا تعرضت للنقد في عدة مناسبات على توجهها الجامح نحو التصدير، وكان الأونكتاد من بين المنتقدين. بيد أن الأونكتاد أوضح أن القوة التي تتمتع بها ألمانيا في مجال التصدير ليست السبب في الاختلالات العالمية وأن الحساب الجاري الإجمالي لمنطقة اليورو مع بقية العالم يكاد يكون متوازنا. وقال إن الفوائض التجارية الألمانية مع البلدان خارج الاتحاد النقدي كانت العامل الحاسم في ذلك التوازن. وقال أيضا إن قوة ألمانيا في مجال التجارة الخارجية ليست خطا في اتجاه واحد إذ أنها ليست ثاني أكبر مصدّر في العالم فحسب، وإنما هي ثاني أكبر مستورد أيضا. وبالتالي، فإن قدرة الشركات الألمانية على المنافسة هي الأساس الرئيسي لما تحققه من نمو وفرص عمل ورخاء، ليس في ألمانيا فحسب بل في أوروبا وفي العالم أجمع أيضا.

باء – الجزء الرفيع المستوى: نحو انتعاش مستدام

(البند ٣ من جدول الأعمال)

١٧- أجرى المجلس نقاشاً موضوعياً مع فريق رفيع المستوى من الممثلين والخبراء الحكوميين استعرض خلاله الخبرات الوطنية والعالمية للأزمة الاقتصادية والمالية وفعالية السياسات المطبقة للمساعدة على دعم الطلب وتلافي حدوث انهيار مالي كامل. وكان الاتفاق عاماً على أن الاتجاهات الراهنة للانتعاش الاقتصادي ما زالت هشة وغير منتظمة. فهناك قضايا واختلالات كثيرة طويلة الأجل لم تعالج على نحو كاف. وشهدت البطالة مستويات غير مسبوقة، الأمر الذي أدى إلى تفاقم مستويات الفقر وعدم المساواة والمحن الاجتماعية، مقوضاً بذلك توقعات النمو والانتعاش الأطول أجلاً.

١٨- وكان هناك قبول واسع للحاجة إلى تنشيط الطلب المحلي وتهيئة عملية أكثر دينامية تؤازر النمو وتعززه. وتحدث المندوبون عن الأثر المدمر لسياسات "إفقار الجار" فيما يتعلق بالأجور أو أسعار الصرف في عالم متكامل ومترابط.

١٩- وركز النقاش تحديداً على مسألة التسلسل – متى يكون من الآمن للبلدان أن تبدأ في تفكيك التدابير المحفزة وكيف ينبغي تحقيق ذلك. وكشفت المناقشات عن وجود اختلاف واسع في الآراء بشأن استراتيجيات الخروج من الأزمة، وخاصة ما يتعلق بمسألة التوقيت المناسب. وأعربت بلدان كثيرة، ولا سيما البلدان المتقدمة، عن قلقها إزاء قدرتها الإقراضية واستدامة حوافزها الضريبية والتوسع فيها. وتم التطرق تفصيلاً إلى تجربة اليونان، حيث أدت

تكاليف خدمة الديون وتكاليف الإقراض العالمية إلى تقييد قدرة الحكومة اليونانية على إنعاش الاقتصاد، وأُجريت تخفيضات حادة في الإنفاق في محاولة للحد من آثار الأزمة.

٢٠- وجادل متحاورون آخرون في الفريق بأن الوقت الآن لا يسمح بالخروج من الأزمة، مستشهدين بدروس الماضي. فقد أوضحت التجربة اليابانية بوجه خاص خلال الأعوام العشرين الماضية الأخطار التي تنتظر الاقتصاد العالمي. فالانكماش يشكل الآن خطراً أكبر من التضخم، وما لم يتم التصدي له بشكل صحيح فإن أثر إجراءات التكيف الهيكلي الجارية في العالم قد يفرز انكماشا شديدا. ووجه انتباه المندوبين إلى أن محاولات اليابان تقليل حافزها الضريبي قبل الأوان في عام ١٩٩٧ زادت من تفاقم الكساد. وتم وضع سيناريو مماثل لاقتصادات الولايات المتحدة وأوروبا والصين في حالة إلغاء الحافز الضريبي قبل الأوان.

٢١- وذكر مندوبون أن العالم لا يعاني من "كساد عادي" بل يعاني بالأحرى من "كساد الميزانية العمومية" حيث تزيد الخصوم عن القيمة السوقية للأصول الأساسية. وثمة حاجة الآن إلى سداد الأموال المقترضة بأسعار متضخمة للأصول باستخدام تدفقات نقدية محدودة ما زالت متاحة للشركات والأسر المعيشية. وأدى هذا الوضع إلى ترك الأسر المعيشية والشركات في حالة إفلاس فعلي ليصبح الاستثمار الجديد أو الاستهلاك الجديد قليلاً أو منعدماً، الأمر الذي يتسبب في المزيد من انكماش الاقتصاد. وفي وضع كهذا، لا تكفي حتى أسعار الفائدة الصفرية لتنشيط الاقتصاد، وعلى الحكومات أن تتدخل لتغطية نقص الطلب من القطاع الخاص وتخفيف المعدل العالي لمدخرات القطاع الخاص. وهذا الدور الداعم من الحكومة يحتاج إلى أن يستمر إلى أن يتم إصلاح ميزانية القطاع الخاص حين تصبح الخصوم أقل من الأصول أو مساوية لها.

٢٢- وأكد العديد من المندوبين أن الوضع يتطلب إحساساً أقوى بالاستعجال والمسؤولية في ضوء ارتفاع مستويات البطالة والفقر والاستبعاد الاجتماعي. فالأشد استضعافاً هم الأكثر تضرراً، لا سيما النساء والأطفال، وقد يضعف الترابط الاجتماعي والديمقراطية. وأُعرب عن القلق إزاء أثر عملية إعادة التوازن الجارية على البلدان الأكثر فقراً – كأن تقدم البلدان المتقدمة على تعزيز صادراتها من المنتجات الزراعية إلى أفريقيا أو تقليص طلبها على الواردات من الألبسة.

٢٣- وأعرب البعض الآخر عن المخاوف إذ إن التنسيق من جانب مجموعة العشرين والذي حقق الكثير في بدايات الأزمة بدأ يفقد زخمه الآن، وإن كان ثمة حاجة إلى تناسق السياسات لإلغاء مجموعة التدابير المحفزة التي كانت مطلوبة في البداية. ولم يشارك الاتحاد الأوروبي في هذا الرأي.

٢٤- وتحدث العديد من المندوبين والمتحدثين عن الدور الذي يمكن أن يؤديه التكامل الإقليمي. وأكد البعض على المنافع التي يمكن للبلدان الصغيرة والفقيرة أن تجنيها من الأسواق الإقليمية ومن المستثمرين الإقليميين عند الافتقار إلى الموارد المحلية. ولم يوافق الاتحاد الأوروبي

على التدابير المقترحة للأخذ بنظام لأسعار الصرف يدار دولياً ويتجه إلى تطبيق أسعار صرف حقيقية على نحو ما نوقش في تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠١٠، في حين أشار متحدثون آخرون إلى وجود آليات، مثل عملة اليورو، يمكنها أن تساعد على تخفيف ما تعاني منه الآن كثير من البلدان النامية من تقلبات في أسعار الصرف. وعلق محاور آخر بأن بوسع البلدان التي لا تشكل جزءاً من مؤسسات مالية إقليمية أن تستخدم السياسات التجارية فقط وليس أية آليات أخرى لتحقيق الاستقرار لاقتصاداتها أثناء فترات الأزمة.

٢٥- وأكد متحدثون كثيرون على الحاجة إلى الأخذ بنموذج اقتصادي جديد كلياً، داعين إلى انتهاج مسارات جديدة أقوى وأكثر استقراراً، أو "برمجيات جديدة" تعالج الاختلالات الجوهرية في الاقتصاد العالمي. وثمة حاجة إلى أن تتصدى أية نماذج جديدة للتنمية لقضايا جوهرية تتصل بالآتي: (أ) المضاربة وتقلب الأسعار في السلع الأساسية والأسواق الزراعية؛ (ب) تنظيم النظام المالي والنقدي، بما في ذلك نظم الإنذار المبكر؛ (ج) التدفقات المالية غير المشروعة؛ (د) أثر الهجرة على التنمية؛ (هـ) الحصول على الائتمانات؛ (و) الشفافية والفعالية في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية؛ (ز) حالة اللامساواة والفقر؛ (ح) إيجاد نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف عادل وقائم على قواعده ويتسم بتحرير تجاري مجدٍ؛ (ط) استدامة البيئة. وأعرب بعض المندوبين عن القلق لأن التحدي في مجال تغير المناخ يتطلب إيجاد نموذج عالمي جديد كلية للطاقة. وقالت وفود أخرى إن البلدان النامية في حاجة إلى إسماع صوتها أكثر في مؤسسات بريتون وودز وأن على منظمة الأمم المتحدة، ولا سيما الجمعية العامة، أن تعزز من دورها في الحوكمة العالمية.

٢٦- وعلق متحدثون كثيرون على ملاءمة وتوقيت التحليل الوارد في *تقرير التجارة والتنمية* للأزمة والاستجابات المناسبة. ودعا بعض المندوبين الأونكتاد إلى توجيه المزيد من النقد والإرشاد، وأن يوجه حكومات البلدان النامية والمتقدمة على السواء إلى أفضل طريقة للاستفادة من المعونة المالية المتناقصة في كل بلد أو منطقة، والنتائج الاقتصادية المترتبة على ذلك. وعلى الأونكتاد أن يقترح حلولاً لقضايا إدارة الديون الخارجية بالنظر إلى تأثيرها على التنمية وعلى الفقر وعدم المساواة وأن يجد حلولاً مبتكرة للخروج من الأزمة الاقتصادية. وأشار متحدثون آخرون إلى أنه ينبغي على الأونكتاد أن يشارك بنشاط في عملية إصلاح الهيكلة الاقتصادية العالمية ودعم قضية البلدان المتخلفة النمو في العالم. وفي إطار مجموعة العشرين، طلب من الأونكتاد العمل في تعاون وثيق مع منظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن المسائل المتصلة بتحرير التجارة وأثره على العمالة.

جيم – التنمية الاقتصادية في أفريقيا: التعاون بين بلدان الجنوب: أفريقيا والأشكال الجديدة للشراكات الإنمائية

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٢٧- عقد مجلس التجارة والتنمية اجتماع خبراء رفيع المستوى وأجرى نقاشاً تفاعلياً بشأن التعاون بين بلدان الجنوب: أفريقيا والأشكال الجديدة للشراكات الإنمائية. وفيما يتعلق بالموضوع ذاته، شكل "تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام ٢٠١٠"، الصادر عن أمانة الأونكتاد، أساس المناقشات والمداولات. ويجادل التقرير بأن التعاون بين بلدان الجنوب يحمل إمكانات تعزيز قدرة أفريقيا على التصدي لما تواجهه من تحديات في مجال التنمية وإن كان تحقيق المنافع كلها يتطلب دفع التعاون بقدر أكبر في اتجاه التحول الاقتصادي وتنمية القدرات الإنتاجية في المنطقة.

٢٨- ولاحظ العديد من المشاركين وجود تاريخ طويل من التعاون بين أفريقيا والجنوب وإن شهدت العلاقة تغيرات نوعية في الأعوام الأخيرة. فانتقل التركيز في مجال التعاون بين أفريقيا ومناطق البلدان النامية الأخرى من القضايا السياسية إلى قضايا اقتصادية، وكانت التجارة أهم أداة لدعم هذه العلاقات. وتم التأكيد كذلك على أهمية التعاون التقني في الشراكة المتنامية بين أفريقيا والبلدان غير الأفريقية النامية.

٢٩- وأشار كثير من المشاركين إلى أن التعاون بين أفريقيا والجنوب ساعد المنطقة على سد الثغرات في مجالات حيوية أهملها الشركاء التقليديون. ورحبوا في هذا السياق بما قام به شركاء أفريقيا من البلدان النامية بزيادة الاستثمارات في قطاعات البنية الأساسية والإنتاج في وقت نقل فيه الشركاء التقليديون تركيزهم من قطاعات الإنتاج إلى القطاعات الاجتماعية. كما أعربوا عن اعتقادهم بأن علاقات أفريقيا المتنامية مع البلدان غير الأفريقية النامية قد أحيت أمل المنطقة وينبغي أن تحظى بالترحيب والدعم.

٣٠- ونوقش كذلك دور التعاون بين أفريقيا والجنوب في مساعدة المنطقة على الصمود في وجه الصدمات الخارجية. وأشير إلى أن التعاون مع البلدان النامية قد مكّن أفريقيا من تنويع أسواق صادراتها، الأمر الذي قلل من التعرض للصدمات في بلدان بعينها. وكان من دروس الأزمة المالية أيضا أن العالم لم يعد بوسعه الاعتماد على البلدان المتقدمة وحدها باعتبارها المحرك الوحيد للنمو. فقد شهدت البلدان النامية الكبيرة نمواً أسرع من النمو في البلدان المتقدمة ويتوقع لها أن تقود الانتعاش للخروج من الأزمة الراهنة. وعليه، ينبغي على البلدان الأفريقية أن تعزز تعاونها مع البلدان النامية كطريق للصمود في وجه الصدمات.

٣١- وأعرب المشاركون عن القلق إذ إن تعاون أفريقيا مع مناطق البلدان النامية الأخرى قد عزز الاعتماد على السلع الأساسية واستنسخ النمط الحالي لتجارة أفريقيا مع البلدان المتقدمة، حيث تصدّر المنطقة السلع الأساسية وتستورد المصنوعات. وفي هذا الصدد، شددوا على حاجة البلدان الأفريقية وشركائها من البلدان النامية إلى قلب ذلك الاتجاه. كما دعا

المشاركون إلى تخصيص استثمارات أكبر للبنية الأساسية ولنقل التكنولوجيا المناسبة ودعم التكامل الإقليمي. وبالنظر إلى أهمية التكامل الإقليمي في تنمية أفريقيا، فإن البلدان النامية الشريكة مدعوة للحرص على أن يؤدي تعاونها المتزايد مع المنطقة إلى تعزيز جهود التكامل الإقليمي لا إلى إعاقتها.

٣٢- ودعا كثير من المشاركين البلدان النامية إلى الأخذ باستراتيجية محددة بدقة للتعاون مع الشركاء من البلدان النامية لضمان تلبية احتياجاتها الإنمائية. كما أكد المشاركون على حاجة البلدان النامية إلى قواعد واضحة للتعاون بين بلدان الجنوب ضماناً لشراكات بناءة أكثر تعود بالنفع على الجميع.

٣٣- وأشار عديد من المشاركين إلى أن التعاون بين أفريقيا والجنوب من شأنه أن يعود على المنطقة بمنافع أكبر إذا ما دعم أولويات التنمية للبلدان الأفريقية وتلافى أوجه القصور في شراكة أفريقيا مع البلدان المتقدمة. وتشمل جوانب القصور هذه التحول في تركيز الشركاء من البلدان المتقدمة من قطاعات الإنتاج إلى القطاعات الاجتماعية، وتركيزها على البرامج الوطنية على حساب التكامل الإقليمي، ونقل التكنولوجيا المتدنية وغير الملائمة، والاعتماد المتزايد على السلع الأساسية. كما شددوا على الحاجة إلى توسيع نطاق التعاون ليشمل بلداناً أصغر حجماً فضلاً عن القطاعات التي لا تعتمد على الموارد. وتم كذلك تسليط الضوء على نقص المعلومات والإحصاءات الموثوق بها بشأن التعاون بين أفريقيا والجنوب كعامل يحول دون إجراء تقييم دقيق لأثر هذه الشراكات.

٣٤- ولاحظ المشاركون أن التعاون بين أفريقيا والجنوب يكمل العلاقات مع الشركاء من البلدان المتقدمة ولا يقوم مقامها. ودعوا في هذا الصدد الشركاء من البلدان المتقدمة إلى دعم التعاون بين أفريقيا والجنوب، ربما من خلال تقوية التعاون الثلاثي وتقاسم الخبرات في تنفيذ استراتيجيات التنمية والحد من الفقر. كما دعوا هؤلاء الشركاء إلى الترويج لصورة أكثر إيجابية لأفريقيا كآلية هامة لجذب الاستثمار والنهوض بالنمو في المنطقة.

٣٥- ورحّب المشاركون بتوصيات التقرير ووجهوا الشكر إلى الأونكتاد لإعداد هذا التقرير المتعمق والمحفز للفكر الذي يتناول موضوعا مناسبا فائق الأهمية. وحثوا الأونكتاد على الاستفادة من توصيات التقرير في دفع عجلة النقاش بشأن هذا الموضوع فضلاً عن تعزيز التعاون بين أفريقيا والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. ولوحظ أن المزايا الكاملة للنظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية لم تُستغل على الوجه الأمثل. وفي هذا الصدد دعا عديد من المشاركين الأونكتاد إلى النظر بدقة في أُطر التعاون والشراكة القائمة فيما بين البلدان والمناطق النامية بغية زيادة فعاليتها كمحرك للتنمية الاقتصادية.

٣٦- وشدد المشاركون على حاجة الأونكتاد إلى مواصلة بحوثه بشأن أفريقيا مستشرفاً المستقبل. وأُشير في هذا الصدد إلى أن التاريخ المحدد للأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٥ يقترب بسرعة وأن على الأونكتاد أن يساعد البلدان الأفريقية على بلورة استراتيجياتها بعد

عام ٢٠١٥. كما دعا المشاركون الأمين العام للأونكتاد إلى استعراض احتياجات شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة من الموارد البشرية وتقديم تقرير إلى مجلس التجارة والتنمية في دورته العادية المقبلة وإعداد خطة لتزويد هذه الشعبة بما يكفي من موارد مع احترام مستوى الميزانية الشاملة المتفق عليها للأونكتاد.

دال – تطور النظام التجاري الدولي والتجارة الدولية من منظور إنمائي: تأثير تدابير التخفيف من وطأة الأزمة، وآفاق الانتعاش

(البند ٥ من جدول الأعمال)

٣٧- جرت مداولات مجلس التجارة والتنمية في إطار هذا البند على ضوء الكلمة الرئيسية التي ألقاها الأمين العام للأونكتاد وكلمة خاصة ألقاها السيد هارشا سينغ نائب المدير العام لمنظمة التجارة العالمية. وشارك في النقاش التفاعلي عدد كبير من السفراء والمسؤولين رفيعي المستوى. وأثنى المشاركون على أمانة الأونكتاد لتقديمها مذكرة معلومات أساسية عنوانها "تطور النظام التجاري الدولي والتجارة الدولية من منظور إنمائي: تأثير تدابير التخفيف من وطأة الأزمة، وآفاق الانتعاش "(TD/B/57/3)، لأن هذه الوثيقة تقدم تحليلاً قيماً وجوهرياً وجيد النوعية، ويسعى إلى البحث عن الحلول، ولأنها تأتي بأفكار جديدة بشأن السياسات التي ترمي إلى تحقيق المكاسب الإنمائية القصوى من النظام التجاري الدولي. وأعرب المشاركون أيضاً عن تقديرهم للدعم الذي يقدمه الأونكتاد لعمليات استعراض سياسة التجارة، وسياسة المنافسة، وسياسة الخدمات.

٣٨- ورحّب المشاركون بالانتعاش الذي شهده الاقتصاد العالمي في أعقاب الأزمة الاقتصادية العالمية، وهو انتعاش يحرّكه بشكل خاص النمو الدينامي للطلب في الاقتصادات الناشئة في آسيا، وحالة الانبعاث التي تشهدها التجارة الدولية. وأشاروا إلى الجهود التي بذلتها الحكومات للتخفيف من وطأة الأزمة فشكلت حافزاً للطلب، وأدت بذلك دوراً هاماً في الحد من تباطؤ الناتج والتجارة، وأشاروا كذلك إلى تطبيق أنظمة مالية وإصلاحات جديدة في الإدارة الاقتصادية ترمي إلى معالجة الأسباب الجذرية للأزمة المالية والاقتصادية. غير أن وتيرة هذا الانتعاش ما زالت عرضة للاهتزاز وغير متكافئة فيما بين البلدان. على أن ويلات هذه الأزمة لا تزال عميقة وواسعة النطاق، وهذا ما يشير إليه بشكل واضح استمرار ارتفاع معدلات البطالة، والفقر، وتزايد أوجه الخلل على الصعيد العالمي، والدمج المالي المستمر، وحالة عدم اليقين إزاء الأنظمة المالية. وفي البلدان النامية، أحدثت الأزمة تفاقماً في التحديات الإنمائية المستمرة، لا سيما في أفريقيا وفي أقل البلدان نمواً. وقد ساهم عدم التماثل في القدرة المالية على اتخاذ تدابير للتخفيف من وطأة الأزمة في التباين في وتيرة الانتعاش. وقد اجتمعت آثار أزمات الغذاء والوقود والاقتصاد ففاقمت مشكلة الفقر والجوع وقلصت من فرص الحصول على الخدمات مثل الخدمات الصحية، فبات من الصعب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وظل تغير المناخ كذلك يشكل تحدياً إنسانياً كبيراً ينطوي على

آثار عالمية. وهذه الصعوبات الاقتصادية بدورها قوضت الجهود التي ترمي إلى تعزيز السلم والأمن والاستقرار.

٣٩- ولوحظ أن الانتعاش من الأزمة كان سريعاً رغم أنها أحدثت أكبر هبوط في معدلات التجارة في السنوات السبعين الماضية. وأدت البلدان النامية الناشئة دوراً أساسياً في ذلك النهوض والانتعاش في البلدان المتقدمة النمو، بما يشير إلى تزايد الدور الاقتصادي للبلدان النامية وإلى عمق الترابط فيما بين البلدان. غير أنه لا مجال للتواكل لأن مستوى التجارة العالمية لا يزال دون المستوى الذي بلغه قبل وقوع الأزمة. ولاحظ المشاركون أن تصاعد الحمائية الشديدة قد جرى احتواؤه، وأن بعض البلدان قد اتخذت تدابير لتحرير التجارة. ورأى المشاركون أن الجهود التعاونية، وضوابط منظمة التجارة العالمية، والضبط الذاتي وتعزيز الرصد، من قبل منظمات مثل منظمة التجارة العالمية والأونكتاد ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، أمور ضرورية، ومن ثم يتعين الاستمرار فيها. وفي الوقت ذاته، أعرب المشاركون عن شعورهم بالقلق إزاء صعوبة قياس الآثار التي أعقبت تدابير الدعم المالي واسعة النطاق التي اتخذتها بلدان متقدمة النمو، وإزاء احتمال اشتداد الميل إلى اتخاذ تدابير حمائية عند سحب تدابير الدعم هذه، وإزاء استمرار ارتفاع معدلات البطالة. ورأوا أيضاً أن ذلك يؤدي إلى زيادة في المنازعات في ظل عدم إحراز تقدم في المفاوضات التجارية. ورأى بعض المشاركين أن بعض البلدان المتقدمة النمو تلجأ تقليص الميزانيات قبل الأوان، مما قد يؤدي إلى تراجع الطلب المحلي ودعم الأسواق المالية. وبعض البلدان يشجع الصادرات، وهذا قد ينقل عبء تعزيز الطلب إلى البلدان التي عصفت بها الأزمة.

٤٠- وكان هناك توافق على أن التجارة الدولية لا تزال محركاً رئيسياً للنمو والتنمية، ولبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وبخاصة في الاقتصادات التي تعتمد على التجارة والتي لديها أسواق محلية صغيرة، ومنها اقتصادات معظم البلدان النامية. ومن الضروري تعزيز الصلة بين التجارة والحد من الفقر، وأنه من الضروري أن تبقى أبواب الأسواق الدولية مفتوحة. فالتجارة تفسح مجالاً للوصول إلى أسواق أوسع، وسلع وخدمات أكثر تنوعاً، وتكنولوجيات حديثة. والاقتصادات الناشئة سريعة النمو، وكذلك البلدان النامية المعروفة باسم مجموعة "البلدان ١١ القادمة" (Next 11)، يجمع بينها ارتفاع نسبة تجارتها إلى ناتجها المحلي الإجمالي والدور المهم الذي يؤديه قطاع التصدير في نمو الإنتاجية وإيجاد فرص العمل. غير أن المشاركين لاحظوا أيضاً أهمية التجارة والتخصص، فرأوا أن ثمة حاجة إلى حفز النمو في القطاعات التي يمكن أن تساهم مساهمة إيجابية في تعزيز النمو الاقتصادي العام، وإيجاد فرص العمل، والحد من الفقر، والأمن الغذائي، وأمن الطاقة، وتعزيز الهياكل الأساسية. أما تحقيق الدينامية في التجارة بين بلدان الجنوب، (ومن ذلك بإبرام الجولة الثالثة من مفاوضات النظام العالمي للأفضليات التجارية) والمرونة النسبية في تجارة الخدمات ومساهمتها الرئيسية في التنمية، وتعزيز المشاركة في سلاسل الإمداد العالمية فتشكل كلها مسارات استراتيجية تؤدي

إلى تنويع الاقتصادات، وتعزيز القدرة التنافسية والمرونة، والقيام بدور المحركات الرئيسية لزيادة المشاركة في التجارة العالمية.

٤١- وفي هذا الصدد، أُشير إلى أهمية المعالجة الفعالة للقيود التي تواجه البلدان النامية في توسيع نطاق تجارتها، وذلك بطرق مثل تحسين فرص الحصول على تمويل للتجارة، ومواصلة الحد من الحواجز التعريفية وغير التعريفية بما فيها الحواجز القائمة في إطار الأفضليات، وتعزيز الاتصال من خلال تيسير التجارة، وتشجيع نقل التكنولوجيا، والتصدي لشدة التقلب في أسعار السلع الأساسية، وتيسير حركة الأشخاص لتقديم الخدمات، وتعزيز مساهمة المهاجرين وتحويلاتهم في الحد من الفقر، وتعزيز تنمية الطاقة الإنتاجية. وعلاوة على ذلك، يمكن إعادة رسملة المصارف الإنمائية الإقليمية بهدف زيادة الدعم للأنشطة الإنمائية الإقليمية.

٤٢- ورأى كثير من المشاركين أن الأزمة قد أحدثت تغيراً أساسياً في التفكير الاقتصادي السائد وفي التوجهات الموصى بها، وذلك لصالح نماذج إنمائية جديدة. وفي الواقع، فقد شرعت بلدان عديدة في استراتيجيات نمو جديدة مدروسة وشاملة لإعادة التوازن إلى اقتصاداتها وجعلها في مسارات إنمائية مستمرة. وأُشير في هذا الصدد إلى أهمية إقامة توازن بين مصادر نمو الطلب الخارجي والطلب المحلي. وأما التجارب الإنمائية الناجحة في شرق آسيا، والإجراءات الفعالة في مجال السياسة العامة التي اتخذتها في معظم الحالات البلدان المتقدمة النمو في أثناء الأزمة فقد بيّنت أنه ينبغي للدولة أن تؤدي دوراً رئيسياً بوصفها عاملاً من عوامل التنمية الاقتصادية الوطنية، وذلك إلى جانب دور السوق. فاليد الخفية للسوق تحتاج إلى توجيه من قبل اليد الظاهرة (الفعالة) للدولة. ورأى كثير من المشاركين أن مقتضيات استراتيجيات النمو الجديدة في مرحلة ما بعد الأزمة قد أكدت من جديد دور هامش المناورة. ويجري حالياً إعادة التركيز على السياسيات التي ترمي إلى تعزيز طاقات الإنتاج، والإنتاجية، والقدرة التنافسية. ولوحظ أن "جيلاً جديداً" من السياسات الصناعية الراهنة يسعى إلى إيجاد إطار تقوم الحكومات ضمنه بتوجيه الاستثمارات والأنشطة إلى قطاعات استراتيجية واجتماعية لتعزيز النمو المستدام والنظيف والمتوازن، في مجالات منها التصدي لتغير المناخ. وتؤدي هذه السياسات دورها بالتركيز على الميزات المقارنة القائمة، وبناء القدرة البشرية وحرية حركتها، ووضع مجموعة من السياسات المتماسكة والسليمة من سياسات الاقتصاد الكلي، والسياسات الزراعية والصناعية، وسياسات تجارة الخدمات والتكنولوجيا. ومن الأهمية بمكان أن تركز هذه السياسات على إضافة قيمة وعلى الصلة بالعمالة، والحد من الفقر، والمنافع الاجتماعية.

٤٣- لقد أصبح النظام التجاري الدولي نظاماً متعدد الطبقات لأسباب منها انتشار اتفاقات التجارة الإقليمية، وأصبح نظاماً متعدد الأقطاب بظهور الاقتصادات الناشئة. وصار هامش المناورة على الصعيد الوطني محكوما بشكل متزايد بمجموعة من الالتزامات الناشئة عن أنشطة منظمة التجارة العالمية، والانضمام إلى هذه المنظمة، واتفاقات التجارة الإقليمية

المتبادلة، وسياسات الإقراض في المؤسسات المالية الدولية، مما يؤدي إلى تقييد بعض أوجه المرونة المتاحة في إطار منظمة التجارة العالمية، بما فيها المرونة المتعلقة بأقل البلدان نمواً، وذلك بفعل عمليات موازية كما في مجالات التعريفات، والدعم، وسياسات استعراض سياسة الاستثمار. ولذلك، رأى بعض الوفود أن من الضروري وجود تماسك بين مختلف طبقات نظام تحديد الأولويات الإنمائية، وذلك بطرق منها الأخذ بتعدد الأطراف في هذه الاتفاقات. ووفقاً لرأي آخر، فإنه ينبغي ألا يستخدم الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية منبراً لاختبار قواعد جديدة وضوابط غاية في التشدد. ولاحظ البعض أنه لا يمكن النظر إلى الاتفاقات التجارية الإقليمية بمعزل عن عوامل أخرى، لأنه لا يوجد نهج واحد مناسب لجميع الاتفاقات التجارية الإقليمية، إذ إن الاتفاقات المختلفة تتضمن أحكاماً وآثاراً مختلفة كما في حالة اتفاقات الشراكة الاقتصادية المبرمة بين مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ من جهة، والاتحاد الأوروبي من جهة أخرى. ويعدّ التكامل الإقليمي أيضاً عاملاً رئيسياً من عوامل بناء المرونة في أفريقيا مثلاً، ويقوم الاتحاد الأفريقي بدعم تثبيت السوق الأفريقية. أما مفهوم مجال السياسة العامة فهو أيضاً مفهوم معقّد وينبغي أن يطرق أيضاً من منظور السوق. وذُكر كذلك أن الضوابط متعددة الأطراف التي تحدّ من مجال السياسة العامة الوطنية قد ساعدت على احتواء الحمائية في أثناء الأزمة.

٤٤- وجدد المشاركون التأكيد على قيمة وجود نظام تجاري متعدد الأطراف يتسم بحسن سيره، وشموله، واستناده إلى قواعد محددة، وانفتاحه، وأخذه بعدم التمييز، والإنصاف. وشدَّد مشاركون عديدون على ضرورة إلقاء نظرة ثابتة على سير النظام التجاري متعدد الأطراف، بما في ذلك إدارة جولات المفاوضات التجارية، وإعادة تحديد أولويات البعد الإنمائي، وذلك بطرق منها (أ) التطبيق الفعال والعملي للمعاملة الخاصة والتفاضلية؛ (ب) ومعالجة أوجه الخلل القائمة كما في الزراعة، وذلك من خلال تقليل الدعم، والمنتجات الخاصة، وآليات الضمان الخاصة؛ (ج) وجعل المساواة والنزاهة والعدالة التجارية في صلب السياسة العامة. وقد أتاحت جولة الدوحة فرصاً فريدة من نوعها في هذا الصدد، وثمة ضرورة ملحة للسير بهذه الجولة التي طال أمدها إلى خاتمة مكللة بالنجاح في عام ٢٠١١، وتتميز بالاتجاه في وجهة إنمائية قوية وإتاحة منافع الدخول المجدي إلى السوق للجميع. وهذا يتطلب وجود إرادة سياسية للمشاركة المستمرة والمباشرة. وبالنظر إلى مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً المقبل، يمكن إيلاء اهتمام خاص لباكورة حصيلة الصفقات المتعلقة بأقل البلدان نمواً، بما فيها الوصول إلى الأسواق المعفاة من الرسوم ومن تحديد الحصص، وبقواعد منشأ تيسّر صادرات هذه البلدان، وصيغ خاصة بالقطن والخدمات، منها الوصول التفضيلي لصادرات أقل البلدان نمواً من الخدمات إلى الأسواق وللخدمات وكذا الأسلوب ٤. وأشار البعض إلى أن فتح الأسواق وما يؤدي إليه من توسيع للتجارة قد يشكلان صفقة حفز عالمية. ومن شأن اختتام الجولة في القريب العاجل أن يكون عاملاً مهماً أيضاً في منع الحمائية، وتعزيز منظمة التجارة العالمية رمزياً (أي تحسين مصداقيتها ومصداقية نظام التجارة متعدد

الأطراف) وجوهرياً (أي دخول الأسواق والبعد الإنمائي)، مما يجعلها مستعدة للتصدي للتحديات الجديدة والناشئة. ومن الضروري ضمان منافع ملموسة للبلدان النامية من مبادرة المساعدة من أجل التجارة، ويمكن في هذا الصدد إجراء مراجعة للتنمية. وأما التطبيق التام للإطار المتكامل المحسَّن فمن شأنه أن يشكل مساهمة هامة.

٤٥- وشدَّد مشاركون كثيرون على الحاجة إلى زيادة التماسك بين مختلف عناصر الإدارة الاقتصادية العالمية، أي بين النظم التجارية والمالية والنقدية. ورأوا أنه من الضروري لضمان الوجهة الإنمائية للنظام النقدي والمالي الدولي إدخال إصلاحات أساسية عليه تعزِّز شموليته وشفافيته. ولاحظوا أنه، رغم الدور الهام الذي تؤديه مجموعة العشرين في ميدان التعاون الدولي، تقتضي المسائل ذات الأهمية العالمية والتعاون الاقتصادي الدولي مشاركة عالمية، وينبغي لمجموعة الـ ١٩٢ بالأمم المتحدة، التي تضم الأونكتاد، أن تؤدي دوراً أساسياً في إدارة واتساق الاقتصاد العالمي.

٤٦- وأكدّ المشاركون من جديد أن على الأونكتاد أن يستمر في أداء دور هام في رصد وتحليل تطور الاقتصاد العالمي في مرحلة ما بعد الأزمة ومستقبل النظام التجاري الدولي، ومختلف خيارات السياسات الإنمائية، وفي دعم البلدان النامية، بطرق منها بناء القدرات، في استراتيجيات النمو في مرحلة ما بعد الأزمة، والسياسات التجارية الفعالة، والبعد الإنمائي للمفاوضات التجارية، وتعزيز تنمية قطاعات وتجارة الخدمات، وسياسة المنافسة، وتدابير تقييد التجارة، والسلع الأساسية، وتمويل التجارة، والتحويلات والآثار الإنمائية للهجرة، والأنظمة المالية، والمبادرات والمفاوضات التجارية الإقليمية بما فيها الاتفاقات المبرمة بين الشمال والجنوب مثل اتفاقات الشراكة الاقتصادية والتعاون بين بلدان الجنوب مما يحتمل أن يشكل مستقبل التجارة العالمية. وينبغي للأونكتاد أيضاً أن يواصل مساعدة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً وأفريقيا، على وضع سياسات تجارية فعالة، والمشاركة في النظام التجاري الدولي، وبناء القدرات في مجالات التجارة والقيمة المضافة وتنوع الإنتاج، والاهتمام بمسألتي هامش المناورة واتساق السياسات.

هاء – استراتيجيات التنمية في عالم يسير على طريق العولمة: العولمة والعمالة والتنمية (البند ٦ من جدول الأعمال)

٤٧- استندت المناقشة الموضوعية التي أجراها مجلس التجارة والتنمية بشأن هذا البند إلى *تقرير التجارة والتنمية، ٢٠١٠: العمالة والعولمة والتنمية*. وقد قام بعرض هذا التقرير السيد هاينر فلاسبيك، مدير شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية في الأونكتاد. وأدلى السيد ستيفن بورسيه، رئيس إدارة تكامل السياسات في منظمة العمل الدولية، بتعليقات على التقرير. وقد اتفقت الوفود على نطاق واسع مع أعضاء فريق المناقشة على أن خلق فرص العمل يمثل تحدياً

رئيسياً تواجهه جميع البلدان، المتقدمة منها والنامية على السواء، في سياق حالة انتعاش هش من الأزمة المالية والاقتصادية.

٤٨- وقد كانت للأزمة آثار هامة ضارة بالعمالة؛ فهي لم تؤد إلى حدوث زيادة هائلة في عدد العاطلين عن العمل فحسب، بل إنها قد أفضت أيضاً إلى تزايد حدة المشاكل التي تعاني منها أسواق العمل، مع ما يترتب عليها من كلفة بشرية كبيرة. وهذه المشاكل الهيكلية تشمل تزايد التفاوتات، واتساع الفوارق في الأجور، وانخفاض حصص الأجور في الدخل القومي. واعتُبر تحسين نوعية العمالة، والتعامل مع مشكلة القطاعات غير الرسمية الكبيرة على الدوام، من الأمور البالغة الأهمية. وتتسم معالجة هذه المشاكل التي تواجهها أسواق العمل بأهمية أساسية بالنسبة للبلدان النامية، ولا سيما أشدها فقراً. وقد أدت آثار الأزمة في العمالة إلى إعاقة جهود التخفيف من حدة الفقر وجعلت من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتنمية المستدامة مهمة أكثر صعوبة وإضافة إلى القضايا الاقتصادية، اعتُبر توفير فرص عمل كافية، فضلاً عن وجود نظام ضمان اجتماعي يخفف من حدة التأثير السلبي للبطالة، من الأمور الأساسية أيضاً لتحقيق التلاحم الاجتماعي.

٤٩- وقد تم التسليم على نطاق واسع بأن تدابير التحفيز الاقتصادي التي اعتمدها العديد من البلدان، المتقدمة منها والنامية، قد أفضت إلى تجنب حدوث انهيار على صعيد النمو الاقتصادي العالمي، ومع ذلك، تظل هناك مخاطر كثيرة تهدد الانتعاش، وبخاصة الاختلالات العالمية المستمرة. وشدّدت عدة وفود على أنه ينبغي لبلدان الفائض وبلدان العجز على السواء أن تتقاسم المسؤولية عن تصحيح الاختلالات العالمية. واتفق أعضاء فريق المناقشة والوفود، على السواء، على أن التوقيت الصحيح لإنهاء تدابير توفير الحوافز الضريبية هو أمر يتسم بأهمية حاسمة. ومن الممكن سحب الحوافز الحكومية عندما يتم خفض مستوى الاستدانة في الميزانيات العمومية للقطاع الخاص ويعود هذا القطاع إلى الاستدانة من جديد. ولدى مناقشة مسألة مدى ملاءمة جهود ضبط أوضاع المالية العامة، كان هناك اتفاق واسع على أن بعض البلدان تتمتع بحيز تحرك أوسع مما يتمتع به غيرها على الصعيد المالي. فتلك البلدان التي تواجه قيوداً خارجية أكبر تجد صعوبة في تجنب خفض العجز المالي. وبالمقابل، فإن البلدان التي تحقق فوائض في الحساب الجاري تجد أنه من الممكن لها بدرجة أكبر أن تزيد من حجم عجزها المالي وديونها العامة.

٥٠- وقد كان هناك توافق في الآراء على ضرورة الأخذ بنهج جديد للتصدي لتحديات التنمية والعمالة. فتوليد العمالة ينبغي أن يكون حجر الزاوية في السياسات العامة الرامية إلى الخروج من الأزمة. وشدّدت عدة وفود على أنه ينبغي للدولة أن تؤدي دوراً أكثر فاعلية. فسياسات الاقتصاد الكلي التي تدعم الاستثمار من أجل تنمية القدرات الإنتاجية في البلدان النامية تؤدي دوراً هاماً في هذا السياق. وقد أفضت السياسات التي اتُّبعت في إطار توافق آراء واشنطن إلى نتائج مخيبة للآمال من حيث توليد العمالة. ويضاف إلى ذلك أنه من غير

الممكن أن تعتمد جميع بلدان العالم على النمو القائم على التصدير، بل يلزم إيلاء قدر أكبر من الاهتمام لنمو الطلب المحلي المدعوم بزيادات في القوة الشرائية الجماعية تتناسب مع متوسط نمو إنتاجية العمل.

٥١- ويتطلب النهج الجديد إزاء تحقيق نمو مستمر طويل الأجل واعتماد سياسات دخل توائم بين الزيادات في الأجور ونمو الإنتاجية. وتشتمل البنية المؤسسية اللازمة لتهيئة الأوضاع الصحيحة لتوليد العمالة على تدعيم عمليات المفاوضة الجماعية، والحدود الدنيا للأجور، ومخططات العمالة في القطاع العام. كما تم التشديد على أن التدابير السياساتية الرامية إلى دعم توليد العمالة قد ركّزت بصورة رئيسية على القطاع الحديث الذي كثيراً ما يكون مدمجاً في الاقتصاد العالمي ويسجل معدلات عالية لنمو الإنتاجية ولكنه قد لا يوفر سوى القليل نسبياً من فرص العمل. ويلزم أن تكون هذه التدابير مصممة بحيث تؤدي إلى زيادة الأجور أيضاً بمعدلات مماثلة في القطاعات الأكثر تقليدية التي كثيراً ما يكون فيها نمو الإنتاجية بطيئاً بينما يتركز فيها قدر كبير من العمالة النظامية وغير النظامية. وهذه التوليفة هي وحدها التي تؤدي إلى تعزيز القوة الشرائية الجماعية اللازمة لزيادة الطلب المحلي. وفي هذا السياق، أشارت بعض الوفود إلى الآليات التي تربط أسعار الإنتاج الزراعي بمجمل نمو الإنتاجية في الاقتصاد.

٥٢- وبينما كان هناك اتفاق على أن التدابير السياساتية الرامية إلى تقوية الطلب المحلي تشكل عاملاً هاماً، فإن هذا ينبغي ألا يؤدي إلى التفكك أو حتى إلى ظهور نزعة حمائية. بل إن المحافظة على اقتصاد عالمي مفتوح هو أمر أساسي لتحقيق واستدامة العولمة ولزيادة رفاهية الجميع. والاندماج التجاري على هذا النحو ليس موضع شك. بل إن المشكلة تكمن في نوع هذا الاندماج الذي يؤدي إلى ظهور حالات فائض أو عجز في الحساب الجاري غير قابلة للاستدامة. وقد تم الاعتراف على نطاق واسع بأن ثمة حاجة لاعتماد مزيج أكثر توازناً يجمع بين الصادرات وزيادة الطلب المحلي من أجل تأمين حدوث انتعاش اقتصادي عالمي ناجح. وأعربت بعض الوفود عن قلقها من أن زيادة الأجور تماشياً مع نمو الإنتاجية يمكن أن يقوض القدرة التنافسية الخارجية للبلد. إلا أنه أشير أيضاً إلى أن الأمر ليس كذلك، لأن هذه الزيادات في الأجور لا تؤثر في مستوى تكاليف وحدة العمل.

٥٣- وبالنظر إلى الدور الرئيسي لنمو الإنتاجية في تحقيق التنمية الاقتصادية ونمو الناتج وتوليد العمالة، فقد جرت مناقشة للكيفية التي يمكن بها جعل نمو الإنتاجية يشمل، بقدر أكبر من المساواة، البلدان المتقدمة والنامية معاً. وبينما يؤدي التعليم دوراً هاماً، وكذلك التعلّم مدى الحياة وزيادة الأهمية العملية للمناهج التعليمية، ينبغي أن يكون هناك توازن مناسب بين حماية حقوق الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيات الذي يتم عن طريق تقليد التكنولوجيا القائمة.

٥٤- وتم التأكيد على أنه في عالم أصبح شديد الترابط، يحتاج النجاح في التغلب على مشاكل العمالة والتنمية إلى تنسيق أقوى على المستوى الدولي. فالتدابير المعتمدة لزيادة الطلب المحلي على المستوى الوطني ينبغي أن تكون مُكمّلة لنظام متعدد الأطراف لإدارة

أسعار الصرف، فضلاً عن زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان الفقيرة التي تعاني من مشاكل عجز كبير في الحساب الخارجي.

٥٥- وأشادت عدة وفود بأمانة الأونكتاد لما اتسمت به التحليلات والتوصيات السياساتية الواردة في *تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠١٠* من نوعية عالية وأهمية كبيرة. فالتقرير يساعد في زيادة فهم العلاقة بين العمالة وسياسات الاقتصاد الكلي. واعتُبر تركيز التقرير على أهمية توفير فرص للفقراء لكي يجدوا عملاً منتجاً يكفل لهم دخلاً لائقاً تركيزاً وجيهاً ومفيداً جداً في سياق الأزمة الراهنة. وقد انعكس ذلك أيضاً في الاهتمام الذي أبدته بموضوع العمالة منظمات دولية أخرى فضلاً عن حكومات ونقابات عمالية.

٥٦- وأكد عدد من البلدان أهمية العمل الذي اضطلعت به منظمة العمل الدولية عن طريق ميثاقها العالمي لتوفير فرص العمل وبرنامجها توفير العمل الكريم. وشدد الوفود نفسها على أهمية منظمات العمل حيث تكون المؤسسات الديمقراطية قائمة.

واو - الاستثمار من أجل التنمية: التحديات الناشئة

(البند ٧ من جدول الأعمال)

٥٧- في بداية الاجتماع أبدى السيد لويس مانويل بيانتيني مونيغ، رئيس مجلس التجارة والتنمية، ملاحظات استهلالية؛ وأدلى السيد سوباتشاي بانيتشباكدي، الأمين العام للأونكتاد، ببيان استهلالي؛ وقدم السيد جيمس زان، مدير شعبة الاستثمار وتنمية المشاريع في الأونكتاد، ملخصاً عن *تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٠* . وقدم الضيف الخاص، السيد أندري بوشبيرغ، من مؤسسة سولار امبولس (Solar Impulse)، عرضاً عن الطيران والطاقة الشمسية. وتحدث المشاركون في فريق المناقشة وفق الترتيب التالي: السيد إيريك هايتس، من مؤسسة مارغاري الاستشارية ومن كبار مستشاري الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ؛ والسيد برونو فيغيروا، من وزارة الخارجية في المكسيك؛ والسيد خوسي لويس ديل بالي دوبلادو، من مؤسسة إيبيردرولا؛ والسيد تاكاهيكو أونوزوكا، من مصرف اليابان للتعاون الدولي؛ والسيد ماثيو باتيسون، من مجلس الأعمال التجارية العالمي المعني بالتنمية المستدامة.

٥٨- وقال السيد أندري بورشبيرغ، الذي استطاع التحليق بطائرته العاملة بالطاقة الشمسية لمدة ٢٦ ساعة في تموز/يوليه، إن الدافع وراء إنجاز المشروع له صلة بمسألة اعتماد العالم على الوقود الأحفوري. وذكر أن نحو ٨٥ في المائة من الطاقة العالمية تُستمد من هذا الوقود، مشيراً إلى أنه من الأهمية الحيوية بمكان، لأسباب اقتصادية وبيئية، الانتقال إلى استخدام مصادر الطاقة المتجددة. وشدد على أنه رغم وجود تكنولوجيات أخرى، فإن إمكاناتها لا تزال لم تتحقق بالكامل.

٥٩- وناقش الخبراء والمندوبون عدداً من القضايا الرئيسية المتعلقة باتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر وتحديات وآفاق هذا الاستثمار في مرحلة ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية،

وأهمية الاستثمار في القطاعات الخفيضة الكربون لتقليص انبعاثات غازات الدفيئة، وكيف يمكن للبلدان أن تيسر وتشجع هذا الاستثمار الخاص من أجل مكافحة تغير المناخ. ويمكن للاستثمار الخاص – بما يشمل الشركات عبر الوطنية – أن يكون له دور في تعبئة الاستثمار الخفيض الكربون والتكنولوجيات الخفيضة الكربون.

٦٠- وتحدث عدة خبراء عن أهمية مسألة تغير المناخ والفرص والتحديات التي تنطوي عليها، مركزين على جهود التخفيف من آثار تغير المناخ، التي تتطلب في جملة ما تتطلبه الاستثمار الخاص وتطوير التكنولوجيا. وشددوا على أهمية تقليص انبعاثات غازات الدفيئة، والحاجة إلى تنمية نظيفة، وإلى تسخير استثمارات القطاع الخاص في هذه المجالات. وذُكر أن العامل الأخير يكتسي أهمية خاصة لأن الاستثمار الخاص يشكل وسيشكل النسبة الأكبر من الاستثمارات اللازمة في هذا الصدد. وأشار العديد من المتحدثين إلى أن وجود إطار سياساتي مستقر هو أهم شرط مسبق لدخول القطاع الخاص في استثمارات خفيضة الكربون. وفي كثير من الحالات – كما في استثمارات الطاقة المتجددة – لا يتسنى إيجاد أسواق إلا عن طريق السياسات الحكومية. لذا يلزم زيادة التفاعل بين القطاعين الخاص والعام؛ ومن شأن ذلك أن يتيح لواضعي السياسات فهم منطق القطاع الخاص وسنّ سياسات وجيهة تجند القطاع الخاص لمكافحة تغير المناخ. وذُكر أن التفاعل بين القطاعين العام والخاص في هذا المجال عامل بالغ الأهمية في سياق تحديد سبل حشد الاستثمار الخاص الأجنبي والمحلي بالاعتماد على السياسات والاستثمار العام، بما يشمل المساعدة الإنمائية الرسمية والتدابير القطرية المحلية.

٦١- وأثنى العديد من الخبراء والمندوبين على الأونكتاد لنشره في الوقت المناسب *تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٠: الاستثمار في اقتصاد منخفض الكربون*. وشددوا على أن موضوع هذا التقرير والمسائل التي يتناولها تكتسي أهمية بالغة، شأنها شأن التوصيات الواردة فيه؛ وأن التحليل المفصل لقضايا الاستثمار الخفيض الكربون وآثاره على التنمية هي خطوة هامة إلى الأمام في اتجاه معالجة الشواغل الرئيسية. وأثنى بعض المتحدثين على إدراج فروع جديدة في التقرير تتناول مسائل تتعلق بمجموعات البلدان ذات الاقتصادات الضعيفة، مثل البلدان النامية غير الساحلية.

٦٢- وأثنت بعض الوفود أيضاً، بما فيها مجموعة الـ ٧٧ والصين والمجموعة الآسيوية، على نجاح الأونكتاد في تنظيم المنتدى العالمي الثاني للاستثمار، المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ في زيامين بالصين، والذي أتاح لأوساط الاستثمار الدولية فرصة مناقشة المستجدات والخيارات السياساتية المتعلقة بالاستثمار في اقتصاد خفيض الكربون. وشدد عدد من الوفود على أن الأونكتاد يتمتع بمكانة تمكنه من دعم المناقشات الدولية المتعلقة بتغير المناخ، لا سيما فيما يتعلق ببحث دور الاستثمار الخاص – بما في ذلك دور الشركات عبر الوطنية – في الأنشطة الخفيضة الكربون. ودعوا الأونكتاد إلى تقديم مساعدة تقنية إلى البلدان النامية ومواصلة عمله

التحليلي بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات عبر الوطنية، بما يشمل رصد وتقييم تطور اتفاقات الاستثمار الدولية.

٦٣- وذُكر أن تدابير الكفاءة الطاقية المطبقة في مجالات واسعة (حيث تقدم الشركات عبر الوطنية سلعاً وخدمات خفيضة الكربون) تسهم بنحو ٦٠ في المائة في مواجهة تحدي تخفيف آثار تغير المناخ، في حين أن معظم النسبة الباقية البالغة ٤٠ في المائة ستتطلب معالجتها عن طريق نشر تكنولوجيات الطاقة المتجددة - الأمر الذي يبرز أهمية صناعات الطاقة المتجددة.

٦٤- وأبرز عدة متحدثين أهمية تحديد مصادر لتمويل جهود تخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معها وتناولوا مسألة الوصول إلى هذه المصادر. وأُشير إلى أن مسألة تسخير مصادر التمويل والاستثمار الخاصة تقع في صلب هذه المناقشة. وفي الوقت ذاته، ذُكر أن حق الحكومات في تنظيم الاستثمار حق يلزم ضمانه؛ ويتطلب هذا الأمر إيجاد توازن بين مصالح القطاع الخاص والسياسات العامة.

٦٥- وأدلى عدد من المندوبين باقتراحات بشأن كيفية تعزيز وتيسير الاستثمار الأجنبي المباشر وتسخيره للتنمية. وشملت الاقتراحات ما يلي:

(أ) ينبغي أن يظل الأونكتاد محوراً لأنشطة الأمم المتحدة الرامية إلى جعل الاستثمار مسخراً للتنمية؛

(ب) ينبغي أن يواصل الأونكتاد رصد وتحليل اتجاهات الاستثمار وسياساته وأن يقدم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية من أجل تعزيز قدرتها على تشجيع وتيسير الاستثمار الأجنبي المباشر واستيعاب التكنولوجيا، بما يشمل تعزيز قدرتها التفاوضية في مجال اتفاقات الاستثمار الدولية؛

(ج) ينبغي أن يواصل الأونكتاد عمله بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر في الزراعة - لا سيما فيما يتعلق بمبادئ الاستثمار الزراعي المسؤول - وفي قطاعات الهياكل الأساسية؛

(د) ينبغي تحديد خيارات سياساتية لتعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية، لأن من شأن ذلك أن يخدم التنمية ويساعد في بناء القدرات؛

(هـ) ينبغي مواصلة إيلاء أهمية خاصة لمجموعة البلدان ذات الاقتصادات الضعيفة للغاية، مثل البلدان النامية غير الساحلية.

٦٦- وشملت الاقتراحات الأخرى المتعلقة بأنشطة الأونكتاد في سياق مسألة خفض الكربون توسيع نطاق جهود جمع البيانات بشأن الاستثمار الأجنبي الخفيض الكربون، ومواصلة التحليل وبناء القدرات فيما يتصل بسياسات خفض الكربون ومسألة نشر التكنولوجيا. ورحب بعض المتحدثين صراحة باقتراح إقامة شراكة عالمية للاستثمار الخفيض الكربون، كما ورد في *تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٠*، واقترحوا كذلك إجراء مناقشات بشأن الاقتراحات المحددة المقدمة. ورحب معظم المتحدثين تقريباً بالاقتراح المحدد الداعي إلى

إنشاء مركز للمساعدة التقنية في مجال خفض الكربون، وشُجِّعت أمانة الأونكتاد على مواصلة بحث المسألة.

زاي - تقييم واستعراض تنفيذ الأونكتاد لاتفاق أكرا

(البند ٨ من جدول الأعمال)

١- الموضوع الفرعي ١: تدعيم الاتساق على جميع المستويات من أجل التنمية الاقتصادية المستدامة والحد من الفقر في رسم السياسات على الصعيد العالمي، بما في ذلك مساهمة النُهُج الإقليمية

(أ) شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية

٦٧- فيما يتعلق بالفقرات من ٣٥ إلى ٣٩ من اتفاق أكرا، أعربت الوفود على نطاق واسع عن ارتياحها للبحوث والتحليلات التي أجريت منذ الأونكتاد الثاني عشر. بيد أنها اتفقت على نطاق واسع أيضا على أنه لا يزال هناك مجال للتحسين، وأن الأونكتاد يتمتع بالقدرة الفكرية والخبرة التحليلية لصياغة السياسات العامة على الصعيد العالمي، بوصفه مركز تنسيق الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمعالجة المتكاملة لمسائل التجارة والتنمية والقضايا المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة. وفي هذا السياق، رأت الوفود أنه ينبغي للأونكتاد مواصلة الاضطلاع بدور قوي في تقديم التوصيات السياساتية على الصعيد الدولي تأخذ في الحسبان أثر تزايد الترابط الناتج عن تسارع عملية العولمة. ومن المهم ضمان أن تكون هذه العملية شاملة وأن تتمكن كافة البلدان من المشاركة في رسم السياسات على الصعيد العالمي. فالاندماج في الاقتصاد الدولي ينبغي أن يعزز استراتيجيات التنمية على الصعيد الوطني، مع مراعاة الظروف المحددة لمختلف البلدان. كما أن التكامل الإقليمي هو وسيلة هامة لحفز النمو والتنمية المستدامة. وسلطت الوفود الضوء على ضرورة تعزيز اتساق السياسات الوطنية والإقليمية والدولية، إذ أن ذلك يشكل الأساس لصياغة سياسات التنمية المستدامة.

٦٨- وأشيد بالأونكتاد على استجابته السريعة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية، فضلا عن استجابته لأزمات عالمية أخرى كأزمة الغذاء. ورأت الوفود أن الأونكتاد قام بعمل جدير بالثناء فيما يتعلق بالتنبؤ بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتحليلها والتصدي لها. وجرى الترحيب بقدرة المنظمة على التأقلم مع الحقائق الاقتصادية الجديدة. واعتُبر أن التقارير المقدمة بشأن الأزمة كانت عالية النوعية. أما تحليل الاحتمالات المستقبلية والمناقشات بشأن أسباب وتبعات وآثار الأزمة المالية، والتوصيات السياساتية المتعلقة بالمضي قدماً، فقد كانت مفيدة للغاية في رسم استراتيجيات التنمية للبلدان النامية لتمكينها من مواجهة الأزمة. وأُشير إلى أن هذه الاستجابة لا ينبغي أن تكون على حساب العمل الطويل الأجل المتعلق بمسائل التجارة والتنمية.

٦٩- ولاحظت الوفود أن الأونكتاد قدم تحليلات ومعلومات متعمقة ومفيدة للغاية بشأن المسائل المتعلقة بنظم الإدارة الاقتصادية العالمية، لا سيما فيما يتصل بالنظام النقدي والمالي الدولي. ورأت عدة وفود أن يواصل الأونكتاد إعطاء معلومات متعمقة بشأن هذه القضايا الهيكلية فيما يقدمه من تقارير. فمنع تكرار وقوع الأزمات لن يكون ممكناً دون مواصلة إجراء إصلاحات شاملة قائمة على التشاور وشفافة لإدارة مؤسسات بريتون وودز. وفي هذا الصدد، تمت الإشادة على نطاق واسع باقتراحات إصلاح الهيكل المالي الدولي وبمساهمات الأونكتاد في الحوار الدولي بشأن هذه المسألة، وارتُئي أن من الضروري تعزيز العمل في هذا المجال. وينبغي للأونكتاد مواصلة التعاون مع المؤسسات الأخرى المعنية، والمشاركة في العمليات ذات الصلة في إطار الأمم المتحدة. والأعمال المستقبلية في هذا الصدد ينبغي ألا تكون أقل فعالية وأن تعزز تحقيق المزيد من النجاح التام والجيد التوقيت في مسار التنمية بشكل عام، على أن يشمل ذلك العمليات الرئيسية التي تضطلع بها الأمم المتحدة في مجال التنمية.

٧٠- وأشارت بعض الوفود إلى ضرورة تكريس المزيد من الجهود للبحوث والتحليلات المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي والتمويل والديون والفقر ومدى ترابطها. ويتعين على الأونكتاد مواصلة العمل بشأن الاتساق بين استراتيجيات التنمية الوطنية والقواعد الدولية، وبشأن التعاون الإقليمي وأسواق العملات. ومع ذلك، تم التأكيد على أن الموارد المالية والبشرية المتاحة تحد من القدرة على تلبية الحاجة المتزايدة إلى إجراء البحوث والتحاليل، لا سيما بسبب التحديات التي تطرحها الأزمة العالمية. وأعربت بعض الوفود عن ارتياحها للعمل التحليلي الذي قام به الأونكتاد لتعزيز الأسس التي يقوم عليها التحليل الاقتصادي. فنوعية البيانات المتاحة في البلدان النامية ينبغي تحسينها، بطرق منها التعاون التقني ونقل الدراية الفنية.

٧١ وقد أبرزت الأزمات العالمية المتعددة الحاجة إلى النظر في تحقيق توافق آراء جديد في مجال التنمية. ويتعين على الأونكتاد مواصلة الاضطلاع بدور هام في سبيل تحقيق توافق آراء جديد بشأن إيجاد مسارات جديدة للتنمية والتوصل إلى أفكار خلاقة لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وينبغي أن يشمل ذلك أيضا تكثيف العمل من أجل إيجاد حل للمعضلة القائمة بين تقوية النمو واستنفاد الموارد الطبيعية لكوكب الأرض بسبب وضع التنمية المستدامة في المقدمة. إن التحليلات التي أجراها الأونكتاد فيما يتعلق باختلالات التوازن المالي والاقتصاد الكلي، والخيارات السياساتية التي قدمها لتصحيح هذه الاختلالات، كانت ذات قيمة خاصة في سياق الأزمة الاقتصادية العالمية وأكدت مكانة هذه الخيارات السياساتية في جدول الأعمال العالمي. غير أن السؤال الذي لا يزال مطروحاً هو مدى كفاية الجهود التي بُذلت لمواجهة الأزمة والتصدي الملائم لتبعاتها، وما إذا كانت توصيات الأونكتاد قد أُخذت في الاعتبار.

٧٢- وفيما يتصل بالفقرة ٤٠ من اتفاق أكرا، تم التأكيد على ضرورة أن يواصل الأونكتاد بحوثه وتحليلاته بشأن سياسات الاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار والديون والفقر وترابطها، ويعزز تلك البحوث والتحليلات التي برهنت على فائدتها وأهميتها. وتم الترحيب كذلك بتقارير الأونكتاد إلى الجمعية العامة عن قضايا ديون البلدان النامية. وبالرغم من الإعراب عن الارتياح للبحوث والتحليلات، ارتُئي أن بالإمكان إجراء المزيد في مجال رسم السياسات العامة وتعبئة الموارد وما يتصل بذلك من قضايا الديون. والأونكتاد بحاجة إلى إصلاحات داخلية ليحصل على مركز أقوى في هيكل تقديم المساعدة العالمية، وينبغي أن يساهم في الجهود الرامية إلى حل مشكلة الديون العامة للبلدان النامية، عن طريق التنمية. والبلدان النامية بحاجة إلى المزيد من المشورة بشأن كيفية إعفاء ديونها أو كيفية التفاوض للحصول على القروض بشروط أفضل. وأُشيد بالجهود الاستباقية التي يبذلها الأونكتاد في مجال إدارة الديون على المستوى القطري أيضا. كما اعتُبر نظام إدارة الديون والتحليل المالي من الوسائل التي وجدت قبولاً حسناً ويُستفاد منها إلى حد كبير في هذا المجال. وبإمكان الأونكتاد تعميق وزيادة تعميم مساعدته للبلدان النامية في عدة مجالات منها المساعدة في كل مرحلة من مراحل إدارة الديون. والمجالات التي ينبغي المحافظة عليها تشمل برامج الأونكتاد المتعلقة ببناء القدرات في مجال إدارة الديون العامة، من أجل مساعدة البلدان على تقييم مدى تعرضها للصدمات الداخلية والخارجية. وينبغي زيادة دمج مسألة إدارة الديون في الركائز عمل الأونكتاد الثلاث.

٧٣- وفيما يتعلق بالفقرة ٤٤، أعربت الوفود عن تقديرها لبرنامج الأونكتاد لمساعدة الشعب الفلسطيني. وأبرزت أهمية وجدوى ما يقوم به من عمل في مجال تطوير الجمارك (إدخال النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية)، وتدخله المتوقع لدعم الجهود الفلسطينية المتعلقة بإدارة الديون والتحليل المالي. وأعربت عن ترحيبها بجهود الأونكتاد فيما يتعلق بإدخال المجموعة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتجارة والقدرة الإنتاجية التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة للعمل في الأرض الفلسطينية المحتلة. وأُشير إلى أن مساهمات الأونكتاد هي عناصر هامة لبناء اقتصاد متين ومستدام توخياً لقيام دولة فلسطينية. كما شددت الوفود على أن برنامج الأونكتاد المتعلق بمساعدة الشعب الفلسطيني ينبغي تعزيزه بتقديم موارد كافية من الميزانية العادية ومن خارج الميزانية، وفقاً لما دعا إليه اتفاق أكرا.

(ب) شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة

٧٤- أشارت العديد من الوفود إلى أن البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وغيرها من البلدان الأخرى ذات الاقتصادات الصغيرة والهشة والضعيفة هيكلياً، تواجه عقبات هيكلية خطيرة تعوق نموها الاجتماعي والاقتصادي وتحد من احتمالات نموا. وزاد تفاقم هذه المشاكل بسبب الأزمات العالمية المتشعبة التي وقعت مؤخراً: الأزمات الاقتصادية والمالية والطاقية والغذائية. وذكرت بعض

الوفود أن الأوضاع أشد سوءاً في البلدان التي تمر بصراعات أو الخارجة من صراعات. ومع ذلك، هناك فرص جديدة وناشئة. فالتعاون الاقتصادي الدينامي والسريع مع الصين والهند والبرازيل، في سياق التعاون بين بلدان الجنوب، يكتسب أهمية متزايدة بالنسبة لأفريقيا وأقل البلدان نمواً وغيرها من الاقتصادات الضعيفة والهشة هيكلياً.

٧٥- وشُدّد على أن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية تنطوي على تأثير سلبي كبير على آفاق النمو والتنمية في تلك البلدان، وتعوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول التاريخ المستهدف وهو عام ٢٠١٥. وبالنظر إلى هذه الخلفية الباعثة على الإحباط، لا بد لتلك البلدان والشركاء في مجال التنمية اعتماد سياسات واستراتيجيات سليمة بغية الحد من الفقر وتهيئة الظروف لتحقيق نمو وتنمية مستدامين. ومنذ نشوب الأزمة المالية والاقتصادية، يقدم الأونكتاد الدعم للدول الأعضاء لتمكينها من تحديد مقدار التأثيرات على اقتصاداتها وفهم آلية انتقالها وتحديد التدابير السياساتية اللازمة لتخفيفها. فعلى سبيل المثال، نظم الأونكتاد حلقة نقاش رفيعة المستوى بشأن الأزمة المالية، وسياسات الاقتصاد الكلي وتحديات التنمية في أفريقيا. وساعدت تلك الحلقة في تحديد الاستنتاجات والتوصيات السياساتية المتعلقة بكيفية استخدام السياسات الاقتصادية الكلية بصورة أكثر فعالية من أجل تحقيق التنمية في المنطقة، فضلاً عن الاستفادة من أي فرص تُتاح خلال مرحلة التعافي من الأزمة. وبالرغم من ضرورة التصدي للتحديات التي تطرحها الأزمة الاقتصادية العالمية، أُثيرت شواغل مفادها أن الجهود المبذولة في هذا المجال لا ينبغي أن تصرف نظر الأمانة عن معالجة المشاكل الهيكلية المتعلقة بالتنمية، وعن القضايا ذات الصلة بالحد من الفقر في البلدان الفقيرة.

٧٦- وأعربت العديد من الوفود عن اقتناعها بأن مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، المزمع عقده في اسطنبول، تركيا، في عام ٢٠١١، سيتيح فرصة جديدة لتلك البلدان وشركائها الإنمائيين للاتفاق على مجموعة من السياسات والاستراتيجيات. ومن المتوقع أن يضع المؤتمر برنامج عمل جديد لفائدة أقل البلدان نمواً خلال العقد القادم. وأعربت الدول الأعضاء عن ارتياحها لمساهمات الأونكتاد الفنية في العملية التحضيرية وفي المؤتمر نفسه. ومع ذلك، اعتُبر أن المساهمة في العملية التحضيرية من جانب خبراء أقل البلدان نمواً من عواصم بلدانهم ومن البعثات الكائنة في جنيف محدودة، ويرجع ذلك في الأساس إلى قلة الموارد المالية. ودُعيت البلدان المانحة وغيرها من البلدان النامية القادرة على التبرع إلى تقديم تبرعات خارجة عن الميزانية إلى صندوق الأونكتاد الاستئماني لأقل البلدان نمواً بغية المساعدة في مشاركة خبراء هذه البلدان في العملية التحضيرية وفي المؤتمر نفسه. وعلاوة على ذلك، ارتُئي أن شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة، التابعة للأونكتاد، ينبغي تعزيزها لتضطلع بمسؤولياتها بفعالية، على نحو ما دعا إليه مجلس التجارة والتنمية في دوراته السابقة. ويتعين استكمال هذه الجهود بتقديم موارد من خارج الميزانية.

٧٧- وثمة توافق آراء ناشئ مفاده أن التصدي بفعالية لتحديات التنمية في البلدان الفقيرة يتطلب مجموعة سياسات عامة تشمل: (أ) إعادة النظر في الإدارة الاقتصادية العالمية، بما في

ذلك الهيكل الدولي للمعونات والتجارة والديون؛ (ب) وضع سياسات نقدية ومالية فعالة وإدارة الضرائب بصورة أفضل؛ (ج) تعزيز دور القطاع الخاص؛ (د) وضع سياسات قطاعية تستهدف التخفيف من وطأة الفقر (عن طريق تحسين الإنتاج الزراعي، مثلاً)، وتحسين إنتاجية العمل وتعبئة الموارد الخاصة المحلية. فأقل البلدان نمواً بحاجة إلى دعم من المجتمع الدولي لتتمكن من إحراز تقدم كبير على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي والحد بشكل كبير من الوقوع في براثن الفقر المدقع. وينبغي أن يشمل ذلك جملة أمور منها زيادة تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية بصورة يمكن التنبؤ بها، وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وإتاحة الوصول إلى الأسواق دون رسوم جمركية أو حصص محددة، وزيادة تخصيص الموارد العامة والخاصة للقطاعات الإنتاجية.

٢ - الموضوع الفرعي ٢: القضايا الرئيسية في التجارة والتنمية والواقع الجديد في جغرافية الاقتصاد العالمي

٧٨- أعربت الدول الأعضاء عن ارتياحها للعمل الذي اضطلعت به شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية في تنفيذ الولايات في إطار الموضوع الفرعي ٢ من اتفاق أكرا منذ انعقاد الأونكتاد الثاني عشر. وأقرت بالنوعية العالية وحجم العمل الكبير المُنجز في إطار أركان عمل الأونكتاد الثلاثة وأعربت عن تقديرها لذلك. وأكدت مجددا أهمية التجارة الدولية باعتبارها محركا قويا للتنمية، والحاجة إلى ضمان نظام تجاري متعدد الأطراف عادل ومنفتح وشفاف ومنصف وقائم على قواعد وغير تمييزي وعالمي. وساد الاعتقاد بضرورة أن يعزز الأونكتاد التجارة العادلة والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة استناداً إلى أهمية قيمة التضامن، من أجل تعزيز الروابط بين التجارة وأهداف التنمية المتفق عليها دولياً، بما يشمل الأهداف الإنمائية للألفية، وخاصةً تخفيف الفقر وخلق فرص العمل.

٧٩- وتم إبراز العديد من المجالات الهامة لتنفيذ اتفاق أكرا، وطُولِبَ الأونكتاد أن يواصل العمل في العامين القادمين المفضيين إلى الأونكتاد الثالث عشر. وتشمل هذه المجالات (أ) رصد التطور في التجارة الدولية والنظام التجاري ضماناً لدعم أهداف التنمية وخاصةً في جولة مفاوضات الدوحة لمنظمة التجارة العالمية؛ (ب) العمل بشأن مجالات التجارة الدولية والسياسات التجارية، بما يشمل استراتيجيات تخفيف الأزمات واستراتيجيات النمو بعد وقوع الأزمات لبناء القدرة على الصمود في وجه الصدمات الخارجية ودعم التنمية المستدامة الطويلة الأجل؛ (ج) تقديم الدعم قبل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وأثناءه وبعده، مما يُسهم في عالمية النظام التجاري المتعدد الأطراف؛ (د) بناء قدرات البلدان النامية للتفاوض على الاتفاقات التجارية والاستفادة الفعالة من جوانب المرونة وهامش المناورة والفرص المتاحة؛ (هـ) تدعيم اتفاقات التكامل الإقليمي بما يشمل الاتفاقات فيما بين البلدان النامية والتعاون بين بلدان الجنوب؛ (و) اتفاقات الشراكة الاقتصادية بما في ذلك عقد اجتماع بشأن هذا الموضوع؛ (ز) النهوض بتنمية قطاعات الخدمات، بما يشمل خدمات البنية الأساسية، والأنظمة والمؤسسات واستعراضات سياسة الخدمات؛ (ح) بحث الحواجز غير التعريفية

وإجراء تحليل وتقييم لأثرها؛ (ط) التصدي للجوانب التجارية والإنمائية لتغير المناخ وما يستجد من حواجز جديدة مثل المعايير المتصلة بتغير المناخ؛ (ي) معالجة تآكل الأفضليات التجارية بسبب تحرر التجارة؛ (ك) تعزيز الاستفادة الفعالة من مخططات تشمل النظام الشامل للأفضليات ودراسة آليات التكيف وبدائل أخرى منها ما يتعلق بالتنويع؛ (ل) تحليل جوانب أخرى للتجارة والتنمية في اقتصاد الطاقة.

٨٠- وشكَّلت قوانين وسياسات المنافسة مجالاً هاماً آخر لعمل الأونكتاد الذي أشار إليه المندوبون، وخاصة برامج بناء القدرات، بما يشمل تلك المخصصة لأفريقيا، واستعراضات النظراء الطوعية بشأن سياسة المنافسة تعزيزاً لثقافة تُعنى بالمنافسة.

٨١- واعتُبرت قضية تنويع الإنتاج والصادرات أمراً حيوياً في بناء اقتصادات قادرة على التكيف وتعزيز التحول الهيكلي، وخاصةً لتلك البلدان النامية ذات القواعد التصديرية الضيقة والتي تعتمد اعتماداً مفرطاً على منتجات قليلة مثل السلع الأساسية. واعتُبِرَ العمل الذي تحقَّق في مجال قطاعات جديدة ودينامية - شَمِلَت صناعات مبتكرة، وتنمية قطاع الخدمات وقطاعات صديقة للبيئة والمناخ مثل المنتجات القائمة على التنوع البيولوجي والوقود الأحيائي والزراعة المستدامة بما فيها الزراعة العضوية (وتيسير فرص وصول صغار العاملين في مجال الزراعة العضوية إلى أرفف المتاجر الكبرى) - أمراً متزايد الأهمية وينبغي الاهتمام به.

٨٢- كما أن عمل الأونكتاد بشأن مساهمة المهاجرين في التجارة والتنمية، بما في ذلك من خلال تحويلاتهم المالية وبشأن تغير المناخ، له أهميته أيضاً للبلدان النامية في تعزيز مصادر جديدة ومستدامة للنمو والتنمية في المجالين الاقتصادي والتجاري.

٨٣- وتم التأكيد على أهمية الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً والاقتصادات الصغيرة والضعيفة، والبلدان النامية غير الساحلية في دعم تكاملها في التجارة الدولية والنظام التجاري الدولي من خلال أمور منها تنويع العرض ورفع مستوى سلسلة القيمة والدمج في سلاسل الإمدادات الإقليمية والعالمية، والتكيف مع تآكل الأفضليات والتصدي لآثار تغير المناخ.

٨٤- ودعا المندوبون الأونكتاد إلى ضرورة مواصلة مشاركته في أنشطة مبادرة "المعونة من أجل التجارة" وضمان المشاركة النشطة والمستمرة في الإطار المتكامل المعزز لصالح أقل البلدان نمواً.

٨٥- ودعا المندوبون إلى ضرورة دمج المساواة بين الجنسين في كافة مجالات عمل الأونكتاد بما فيها التجارة.

٨٦- وفيما يتعلق باجتماعات أفرقة الخبراء، تم التشديد على ضرورة أن توفِّر البلدان مساهمات في الصندوق الاستئماني للأمين العام للأونكتاد الذي يستخدم لدعم مشاركة الخبراء من البلدان النامية في أنشطة الأونكتاد لكي يمكن حشد المزيد من الخبراء لإثراء مناقشاتهم.

٨٧- وتم التشديد على أهمية الشراكات في تنفيذ اتفاق أكرا، بما يشمل تحقيق تعاون أكبر مع القطاع الخاص.

٨٨- وأعربت الدول الأعضاء عن تقديرها للنوعية العالية للعمل الذي اضطلعت به الوحدة الخاصة المعنية بالسلع الأساسية في إطار تنفيذ ولايات اتفاق أكرا بشأن السلع الأساسية، فضلاً عن التقدم المحرز نحو تنفيذ توصيات التقييم المستقل الذي أُجري بشأن برنامج العمل في مجال السلع الأساسية والوحدة الخاصة بالسلع الأساسية. ويشمل هذا العمل مجالات البحث والتحليل المرتبطة بالآتي: (أ) اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات المعنية بالسلع الأساسية والتنمية؛ (ب) محافل عديدة لكثيرين من أصحاب المصلحة منها ما يتعلق بالقطن والبن والمحفل العالمي الأول المعني بالسلع الأساسية لتيسير إجراء مناقشات أوسع من جانب مجموعة من الأطراف الفاعِلة؛ (ج) الاستكمال الناجح لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالكاكاو؛ (د) فرق العمل المشتركة بين الشُعَب التي تُصدِر ورقات استجابة للأزمة الاقتصادية العالمية وأزمة الطاقة وأزمة الغذاء؛ (ه) الجمعية العامة للأمم المتحدة. كما أجرت الوحدة عملية إعادة تنظيم تمشياً مع توصيات التقييم المستقل. ويشمل عمل الوحدة في مجال ركن العمل الخاص بالتعاون التقني برنامج السلع الأساسية الزراعية الجاري لجميع دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ، وأنشطة الصندوق الاستئماني لركاز الحديد ومبادرة تبادل المعلومات عن الموارد الطبيعية التي استحدثت مؤخراً في مؤتمر الأونكتاد الثالث عشر المعني بالنفط والغاز في أفريقيا.

٨٩- وأعرب المندوبون عن اعتقادهم بأن الأونكتاد يستطيع خلال العامين المقبلين أن يُعجِّل بعمله في عدد من المجالات. وذكروا أن طبيعة التقلبات الدورية لأسواق السلع الأساسية ودور المضاربة في التأثير على أسعار السلع الأساسية يعنيان أن تنمية البلدان المصدِّرة للسلع الأساسية تشكِّل التزاماً طويل الأجل ولا ينبغي أن تستند إلى توقعات حدوث نمو موات في أسعار السلع الأساسية. فالمكاسب القصيرة الأجل من صادرات السلع الأساسية لا يمكن أن تخدم كأساس للتنمية المستدامة طويلة الأجل، ولذلك يتعين على الأونكتاد أن يركِّز جهده على مساعدة البلدان لدخول أسواق دينامية، مع التأكيد على القيمة المضافة والتنويع (الرأسي والأفقي) وصناعات الخدمات. وإضافةً إلى ذلك، يحتاج الأونكتاد إلى الإبقاء على تركيزه على السلع الأساسية ودعم البلدان المعتمدة عليها لتقليل تعرضها للصدمات الخارجية، وعلاج التقلبات السعرية والمنافسة على الأسعار بشكل أفضل. وعلى الأونكتاد أن يدعِّم تحليل أسواق السلع الأساسية، مركِّزاً على آثار تقلبات الأسعار الجارية على البلدان النامية. كما أن الأونكتاد مُطالَب ببحث قضايا أخرى تتعلق بالبلدان النامية المستوردة للسلع الأساسية. وأعرب المندوبون عن اعتقادهم بضرورة أن يواصل الأونكتاد تنفيذ برامج المساعدة التقنية مثل البرنامج الجاري للسلع الأساسية الزراعية لجميع دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ. وتم تشجيع الوحدة الخاصة المعنية بالسلع الأساسية على مواصلة تنفيذ كافة التوصيات الصادرة عن فريق التقييم المستقل.

٣ - الموضوع الفرعي ٣: تدعيم البيئة التمكينية على جميع المستويات بغية تعزيز القدرة الإنتاجية والتجارة والاستثمار: تعبئة الموارد وتسخير المعارف لأغراض التنمية

٩٠- قدّم السيد جيمس زهان، مدير شعبة الاستثمار والمشاريع، عرضاً لحالة تنفيذ الولايات المنصوص عليها في اتفاق أكرا في مجال الاستثمار والمشاريع. وقد اعتُبر أن الأمانة قد أحرزت تقدماً ممتازاً في تنفيذ هذه الولايات؛ ليس هذا فحسب، بل إنها قد نجحت أيضاً في الاضطلاع بولايات إضافية أسندتها إليها لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية في أعقاب الأزمة العالمية. وقد تيسَّر ذلك بفضل إجراء عملية إعادة توجيه استراتيجية جديدة سمحت للأونكتاد بأن ينجح في إنجاز هذه الولايات، مع تعزيز أوجه التآزر فيما بين الأركان الثلاثة لعمله في مجال الاستثمار والمشاريع.

٩١- وكان هناك توافق في الآراء فيما بين جميع الوفود التي أعربت عن تقديرها للعمل الهام المُضطَلع به في مساعدة البلدان النامية على تعزيز قدراتها الإنتاجية وقدرتها التنافسية على المستوى الدولي. وأعربت جميع الوفود عن ارتياحها للتقدم الهام المُحرز في تنفيذ أحكام اتفاق أكرا في مجال الاستثمار والمشاريع. وبصفة خاصة، تم التشديد بقوة على المساعدة العالمية المقدمة في مجال الاستثمار والمشاريع، التي استفاد منها ١٤٥ بلداً، بما في ذلك ٣٦ بلداً من أقل البلدان نمواً، و٢٦ بلداً من البلدان النامية غير الساحلية، و١٥ دولة من الدول النامية الجزرية الصغيرة. وتم تشجيع الأونكتاد على مواصلة عمله الممتاز، بما في ذلك في زيادة ما يقدمه من مساعدة تقنية ومساعدة في مجال بناء القدرات لصالح أشد الاقتصادات ضعفاً.

٩٢- وشدّدت الوفود على أهمية تشجيع الاستثمار من أجل التنمية المستدامة، مع الاستفادة من الميزة النسبية الفريدة التي يتمتع بها الأونكتاد في هذا المجال. وأبرزت الوفود جودة التحليلات المتعمقة وحسنة التوقيت التي تضمنها *تقرير الاستثمار العالمي*، وأهمية المواضيع التي تمت معالجتها منذ الأونكتاد الثاني عشر بالنسبة لضمان التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، أعربت وفود أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول النامية الجزرية الصغيرة، عن ارتياحها لاستحداث فرع جديد في التقرير مخصص لتناول ما تواجهه هذه البلدان من تحديات محددة، واقترحت أن يتم تكرار هذه المبادرة في جميع المنشورات الرئيسية الأخرى التي يُصدرها الأونكتاد.

٩٣- كما تم تشجيع الأمانة على مواصلة تعزيز عملها فيما يتعلق بتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات محددة، مثل قطاعي البنى التحتية والزراعة. وبصفة خاصة، أعربت عدة وفود مرة أخرى عن تقديرها لوضع مجموعة من مبادئ الاستثمارات الزراعية التي تتسم بروح المسؤولية، وشجعت الأمانة على مواصلة عملها في هذا المجال. وبالمثل، شدَّدت وفود عديدة على تأثير تغير المناخ في التنمية المستدامة، ودعت إلى إجراء المزيد من التحليلات في هذا المجال.

٩٤- وفي سياق التحديات الجديدة الناشئة عن الأزمة، أشادت الوفود أيضاً بالأونكتاد لاستحداثه نشرات جديدة تتعلق برصد اتجاهات الاستثمار وسياساته. كما تم التنويه بالعمل الهام الذي يضطلع به الأونكتاد في مجال إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر.

٩٥- وهنأت الوفود الأونكتاد على نجاحه في تنظيم منتدى الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٠. وشدَّدت الوفود على أن هذا المنتدى يشكل فرصة فريدة لجميع الجهات صاحبة المصلحة في مجال الاستثمار لمناقشة كيفية تشجيع الاستثمار من أجل التنمية المستدامة. وأشارت الوفود أيضاً إلى أهمية النتائج التي تمخض عنها المنتدى، وبخاصة توافق الآراء الذي تم التوصل إليه بشأن أهمية إقامة التوازن الصحيح بين التحرير والتنظيم. وهنأت الوفود الأونكتاد أيضاً على الشكل الذي أضفاه على دوراته والذي يجتذب مشاركة رفيعة المستوى، ونوَّهت بالشكل الابتكاري لبعض الأنشطة مثل المؤتمرات السنوية بشأن اتفاقات الاستثمار الدولية، ومؤتمر أسواق المال المستدامة، ودورات معارض الاستثمار.

٩٦- وأبرزت الوفود أهمية عمليات استعراض سياسة الاستثمار. وأُشيد بالجهود التي يبذلها الأونكتاد لإرساء نهج أوسع وأكثر تنظيماً في إجراء عمليات استعراض سياسة الاستثمار. وإذ لاحظت وفود عديدة القيود المالية المحتملة، فقد شجعت الأمانة على زيادة المساعدة التي تقدمها إلى البلدان النامية في تنفيذ التوصيات الناشئة عن عمليات استعراض سياسة الاستثمار. كما أعربت عدة وفود عن تقديرها للعمل المتعلق بتشجيع وتيسير الاستثمار، بما في ذلك لصالح أقل البلدان نمواً. وإذ لاحظت الوفود التنفيذ الممتاز للأحكام المتصلة بتشجيع وتيسير الاستثمار، فقد طلبت إلى الأونكتاد أيضاً أن يواصل الاضطلاع بعمله المتعلق بتقديم المساعدة التقنية والمساعدة في مجال بناء القدرات.

٩٧- وبالنظر إلى التعقُّد المتزايد لعالم اتفاقات الاستثمار الدولية، فقد رحبت الوفود بالعمل المُضطَلع به في مجال اتفاقات الاستثمار الدولية، وبخاصة رصد أحدث التطورات في قانون الاستثمار الدولي ونشاط وضع المعاهدات. وإلى جانب التحليلات التي يُجريها الأونكتاد، تم التنويه أيضاً بأهمية المساعدة التقنية التي تقدمها الأمانة لضمان أن تكون اتفاقات الاستثمار الدولية لصالح التنمية. وتم تشجيع الأمانة على مواصلة الاضطلاع بولايتها في مجال اتفاقات الاستثمار الدولية، بما في ذلك زيادة تكثيف أنشطتها المتعلقة ببناء القدرات.

٩٨- وأعرب المندوبون عن ارتياحهم للعمل المُضطَلع به في مجال تطوير المشاريع. وأبرزوا بصفة خاصة المساهمة الهامة للأونكتاد في تعزيز أهمية برنامج تنظيم المشاريع ("إمبريتيك") في تشجيع أنشطة تنظيم المشاريع، وأشادوا بالمبادرات الجديدة مثل مبادرة منح جائزة سيدات الأعمال. كما نوَّه المندوبون بمساهمة الأونكتاد في مجال المحاسبة والإبلاغ.

٩٩- واستعرضت شعبة التكنولوجيا واللوجستيات العمل الذي أنجزته فيما يتعلق بتنفيذ اتفاق أكرا في المجالات الرئيسية الثلاثة التي تندرج في نطاق مسؤوليتها، وهي: (أ) العلم، والتكنولوجيا، وتكنولوجيات المعلومات والاتصال؛ و(ب) تقاسم المعارف وتنمية القدرات؛

و(ج) لوجستيات التجارة. ولوحظ أن هذه الشعبة تؤدي أيضاً دور أمانة لجنة المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. وأحاطت الوفود علماً بالعمل المُضطَلع به من قِبل الأونكتاد في هذه المجالات وشجعته على مواصلة بذل الجهود بشأن قضايا التكنولوجيا والابتكار والعمليات اللوجستية.

١٠٠- وإذ شدّدت الوفود على دور العلم والتكنولوجيا والابتكار في عملية التنمية، فقد لاحظت مع التقدير العمل المُضطَلع به من قِبل الأونكتاد بشأن أنشطة العلم والتكنولوجيا والابتكار وتكنولوجيات المعلومات والاتصال، بما في ذلك الطبعة الأولى من *تقرير التكنولوجيا والابتكار* التي تركز على قطاع الزراعة. وطلبت الوفود من الأمانة أن تواصل تدعيم بحوثها وتحليلاتها بشأن أنشطة العلم والتكنولوجيا والابتكار. وأُبرزت بصفة خاصة جدوى دراسات الحالات القطرية. وفي هذا الصدد، نوَّهت الوفود بالدور المفيد لعمليات استعراض سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار في مساعدة البلدان في استراتيجياتها الوطنية المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، وطلبت من الأونكتاد أن يُعزِّز عمله بشأن عمليات الاستعراض هذه. وأُشير إلى أنه من المفيد أيضاً تبادل وجهات النظر بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بعمليات استعراض سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار. وشددت الوفود أيضاً على أهمية العمل على تنفيذ التوصيات المتعلقة بعمليات استعراض سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار ومتابعتها. وهنأت الوفود الأونكتاد أيضاً على عمله المتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصال. ولاحظت الوفود بارتياح الجهود المبذولة من قِبل الأونكتاد لدعم إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصال وإنشاء أُطر قانونية تفضي إلى التنمية فيما يتعلق بقضايا تكنولوجيات المعلومات والاتصال. وفيما يتصل بهذه التكنولوجيات، اعتُبرت الجهود التي يبذلها الأونكتاد للتنسيق مع منظمات دولية أخرى – مثل السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (الكوميسا) ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا – جهوداً إيجابية بصفة خاصة. كما طُلب من الأونكتاد أن يضطلع بأنشطة لقياس التجارة في قطاع الخدمات القائمة على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال، فضلاً عن أنشطة التعاقد الخارجي، بالتعاون في كلتا الحالتين مع الأعضاء الآخرين في الشراكة المعنية بقياس استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال لأغراض التنمية.

١٠١- وشددت الوفود أيضاً على أهمية أنشطة الأونكتاد المتصلة بالمعارف والقدرات البشرية، وشجعته على مواصلة الاضطلاع بها. وأعربت عدة وفود عن ارتياحها للدورة التدريبية بشأن القضايا الرئيسية المُدرجة في جدول الأعمال الدولي (برنامج الفقرة ١٦٦)، وبرنامج التدريب في مجال التجارة، فضلاً عن عمل المعهد الافتراضي.

١٠٢- وفيما يتعلق بالخدمات اللوجستية والبنى التحتية، أشادت الوفود بالأدوات المفيدة جداً التي يوفِّرها برنامج النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية (آسيكودا)، وهو ما يؤكده تزايد عدد البلدان المستفيدة التي تستخدم هذا البرنامج. كما أشادت الوفود بالعمل الذي

يضطلع به الأونكتاد في مجالات النقل والبنى التحتية، وتيسير التجارة، وإدارة الموانئ، ودعت إلى مواصلة الاضطلاع بهذه الأنشطة في المستقبل. وشددت البلدان النامية غير الساحلية بصفة خاصة على أهمية المساعدة التي يقدمها الأونكتاد فيما يتعلق بالوصول إلى خدمات النقل ومتابعة تنفيذ برنامج عمل ألماتي، كما شددت على الفوائد التي تنشأ عن هذه المساعدة، وطلبت من الأونكتاد أن يواصل جهوده في هذا الشأن، بما في ذلك عن طريق عقد اجتماعات للخبراء. وطلبت المجموعة الأفريقية من الأمانة أن تُعزز المساعدة التي تقدمها في مجال تيسير التجارة في إطار مفاوضات منظمة التجارة العالمية، وإعداد المذكرات التقنية وتنظيم اجتماعات المائدة المستديرة.

١٠٣- وأكدت الأمانة التزامها بمتابعة جهودها ومواصلة تعزيز الدعم الذي تقدمه إلى البلدان النامية في هذه المجالات، بما في ذلك عن طريق التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى التابعة للأمم المتحدة وغيرها من الشركاء. ولاحظت أيضاً الأهمية الحاسمة التي يتسم بها الدعم المتواصل من قِبل الجهات المانحة والشركاء في التنمية من أجل توفير موارد مناسبة خارجة عن الميزانية لتنفيذ أنشطة المساعدة التقنية.

٤ - الموضوع الفرعي ٤: تعزيز الأونكتاد: تدعيم دوره الإنمائي وتأثيره وفعاليته المؤسسية

(أ) *البحث والتحليل*

١٠٤- قدمت أمانة الأونكتاد موجزاً لأعمالها في مجال تنفيذ الموضوع الفرعي ٤ من اتفاق أكرا في إطار ركن البحث والتحليل. وأبرزت تأثير الأزمة المالية على جدول أعمال البحوث في الأونكتاد، كما أبرزت ما جُني من منافع التعاون والشراكة مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى وكيانات خارجية.

١٠٥- وأعربت معظم الوفود عن ارتياحهم لجودة نوعية التقارير الرئيسية وغيرها من الدراسات التحليلية الفنية التي أصدرتها أمانة الأونكتاد.

١٠٦- وتكلم وفد باسم مجموعة إقليمية فأثنى على أعمال الأونكتاد التي جعلته منظمة رائدة تتناول قضايا التجارة والتنمية، وأشار إلى تقدمه على غيره في مجال عمله وإلى نهجه المبتكر في القضايا الإنمائية.

١٠٧- وتكلم وفد آخر باسم مجموعة إقليمية أخرى فأعرب عن دعمه لأعمال أمانة الأونكتاد في مجال الاضطلاع بالبحث والتحليل المستقلين والاستشرافيين للسياسات الإنمائية، مشيراً إلى أن أعضاء الأونكتاد لا يقبلون باقتراحاته دائماً.

١٠٨- وتكلم وفد باسم مجموعة إقليمية فأعرب عن التقدير والدعم للمسح السنوي لآراء قراء المنشورات الرئيسية وللتقارير التي عرضت استنتاجات ذلك المسح. وشكر الوفد أيضاً الأمانة على إدخالها تحسينات على الجدول الزمني لنشر تقاريرها الرئيسية.

١٠٩- وتكلم وفد باسم مجموعة إقليمية فسلم بأهمية منشورات الأونكتاد في تقديم حلول عملية وخيارات مناسبة في مجال السياسة العامة، وفي معالجة قضايا بنيوية للبلدان النامية، لا سيما لأفريقيا وأقل البلدان نمواً.

١١٠- وأعربت بضعة وفود عن تقديرها للنوعية الجيدة للتقارير التي ينشرها الأونكتاد، لكنها أبدت قلقاً إزاء مدى توفر الوثائق بجميع اللغات الرسمية في الأمم المتحدة، وطلبت إلى الأمانة أن تعالج هذه المسألة وأن تضمن توافر الوثائق في الوقت المناسب كي تفسح بذلك مجالاً لتوزيع هذه الوثائق على نطاق أوسع يشمل زملاءهم في عواصمهم. وشددت بضعة وفود من جديد على الحاجة إلى ترجمة منشورات الأونكتاد الرئيسية إلى جميع اللغات الرسمية بالأمم المتحدة. وبغية زيادة أهمية هذه الوثائق في تلبية حاجات البلدان النامية، اقترح بعض الوفود إجراء مزيد من المناقشات بين الدول الأعضاء والأمانة في المراحل المبكرة من مراحل إعداد هذه الوثائق.

١١١- وتحدث وفدان باسم مجموعتيهما الإقليميتين فرحبا باستراتيجية الاتصالات وسياسة المنشورات في الأونكتاد، وحثا الأمانة على تنفيذهما تنفيذاً فعالاً. وأثنى هذان الوفدان على الأمانة لما تبذله من جهود لتبسيط سياسة المنشورات لديها؛ غير أنهما لاحظا أن أهمية التبسيط تقوم على أساس حاجات البلدان النامية وليس على الحد العشوائي من المنشورات. ودعا بضعة وفود الأمانة إلى استكشاف مزيد من سُبل ترشيد عدد المنشورات والسعي إلى مواصلة إدخال تحسينات على نوعيتها. واقترح أحد الوفود الأخذ بالنشر على أساس التناوب للمنشورات المنتظمة بغية توفير الموارد. وطلب وفدان إلى الأمانة أن تركز أعمالها على المجالات التي تحظى فيها بميزة تنافسية.

١١٢- ودعا عدد من الوفود الأمانة إلى تحسين نشر نتائج بحوثها وذلك مثلاً باستخدام الأدوات الإلكترونية ومن خلال التفاعل مع وسائط الإعلام الوطنية والدولية، أو بالتوجه إلى جمهور محدد تحديداً أفضل.

١١٣- ودعا عدد من الوفود الأمانة إلى تأمين توفر المنشورات قبل صدورها على الورق بصيغة إلكترونية ضماناً لإجراء مناقشات مفيدة يمكن إجراؤها في أثناء استعراض هذه المنشورات.

١١٤- وتوجه أحد الوفود بالشكر إلى الأمانة لحرصها على التأكد من الدول الأعضاء من صحة الإحصاءات وغيرها من التفاصيل ذات الطابع الوطني التي تُنشر في تقارير الأونكتاد، ودعا في الوقت ذاته الأمانة إلى تعزيز هذه الممارسة وإتاحة وقت أطول لهذا الغرض.

١١٥- وأشار أحد الوفود إلى أن الأزمة واستجابة الأمانة لها من حيث البحث والتحليل قد جعلتا الأونكتاد أكثر أهمية وقدرة.

١١٦- وشجع أحد الوفود الأمانة على مواصلة تعاونها مع اللجان الإقليمية وغيرها من المنظمات الدولية في مجال البحث والتحليل.

١١٧- ودعا الرئيس الأونكتاد إلى استكشاف سبل للتعاون والتآزر مع أمانات آليات تكامل إقليمية متنوعة.

١١٨- ورداً على مسألة أثارها أحد الوفود، أوضحت الأمانة أنها تنظر في اقتراح بدمج الشبكة العالمية لمراكز البحوث المتخصصة في مجال التنمية والمعهد الافتراضي بسبب التداخل بينهما من حيث العضوية. وفي مسألة الترجمة في الوقت المناسب، أوضحت الأمانة القيود التي تواجه استخدام كيان خارجي، وقدمت إلى الدول الأعضاء ملخصاً للجهود الجارية لإجراء تحسين في هذا الصدد.

(ب) بناء توافق الآراء

١١٩- ألقت الأمانة ضوءاً على تنفيذ عدد من القرارات الواردة في اتفاق أكرا بشأن تكوين وأساليب الآلية الحكومية الدولية بالأونكتاد على مستوى مجلس التجارة والتنمية، واللجان، واجتماعات الخبراء. وأشارت إلى أن اجتماعات المجلس واجتماعات اللجان واجتماعات الخبراء تجري وفقاً لاتفاق أكرا، وشملت هذه الاجتماعات اعتماد استنتاجات بشأن السياسة العامة على صعيدي المجلس واللجان. وقد بُذلت جهود لتحقيق آلية حكومية دولية أفضل من حيث الاستجابة، وذلك من خلال مناقشة مسائل رئيسية وناشئة مثل الأزمة الاقتصادية العالمية والاستجابة الضرورية لها على مستوى السياسة العامة، والانتعاش من الأزمة، والأمن الغذائي، ومسألة هايتي، وكذلك من خلال اجتماعات الجهات متعددة أصحاب المصلحة بشأن القطن والبن. وفي سبيل التوصل إلى نهج مركز بدرجة أكبر، جرت محاولات أيضاً لتنظيم الاجتماعات حول موضوعات عامة. وفي هذه السنة، برز عدد من الأفكار السليمة والجيدة من خلال المناقشات التي دارت في الآلية الحكومية الدولية مثل أهمية تطوير القدرات الإنتاجية، ودور الدولة، وأهمية تجديد التركيز على الزراعة. وأما فعالية ركن بناء التوافق في الآراء فقد تعززت بفعل تزايد مشاركة الأونكتاد في عمليات الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً، وأيضاً من خلال زيادة مشاركة جهات مختلفة من الجهات صاحبة المصلحة، وذلك بوسائل منها عقد ندوتين عامتين والمنتدى العالمي للسلع الأساسية.

١٢٠- وفي إطار الجهود التي تبذلها الأمانة لزيادة فعالية ركن بناء التوافق في الآراء، وجهت الانتباه إلى بعض الصعوبات التي تواجهها في عملية التنفيذ، واقترحت سُبلاً ممكنة للتصدي لهذه الصعوبات، مثل تعديل طبيعة الاستنتاجات المتفق عليها في اللجان، وتعديل طريقة وضع الجداول الزمنية للجان، وزيادة التركيز في اجتماعات الخبراء على النتائج العملية، والنظر في إمكانية الاستعاضة عن جلسات الاستماع للمجتمع المدني بالندوات العامة، وبذل مزيد من الجهود لزيادة حجم المساهمات المقدمة لتمويل مشاركة الخبراء. وقد أثبتت محافل متنوعة،

مثل اجتماعات المكتب، والمشاورات التي يجريها رئيس مجلس التجارة والتنمية، واجتماعات الإفطار، فعاليتها في التصدي للصعوبات المذكورة.

١٢١- وأعربت الأمانة عن تقديرها للجهود التي تبذلها الوفود للمشاركة والمساهمة في أعمال الآلية الحكومية الدولية، ولدرجة التعاون الذي تبديه المجموعات كافة.

١٢٢- وأثنى عدد من الوفود على الأمانة لما تحرزه الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد من تقدم في الوقت الحاضر، مما يؤدي إلى نشوء جو إيجابي لإنجاز الأعمال المشتركة بين الدول الأعضاء. وأعربت هذه الوفود عن تقديرها للأمانة لقيامها بعقد الاجتماعات التي يُطلب عقدها في اللحظات الأخيرة لتناول قضايا ناشئة تؤثر على التجارة والتنمية ولمساعدة البلدان النامية في مواجهة هذه التحديات الجديدة، كما أثنت على الأمانة لإصدارها وثائق هذه الاجتماعات في الوقت المناسب.

١٢٣- وأشارت وفود عديدة إلى إمكانية مواصلة تحسين أعمال الشراكات التعاونية ذات الأهمية العظيمة في البلدان النامية، وذلك في مجالات مثل الاستثمار، والزراعة، والهياكل الأساسية، والعلم والتكنولوجيا، ومساهمة الهجرة في التنمية، والآثار الاقتصادية للإجراءات التي تتعلق بتغير المناخ. وقد شملت أعمال الأونكتاد بعض هذه القضايا ولكن من الضروري مواصلة التحسين في هذا المجال. ومن الضروري إدراج مسائل أخرى في مناقشات شاملة وصريحة بسبب أهميتها وتأثيرها في التنمية.

١٢٤- وشدد عدد من الوفود على الجهود المطلوبة لضمان استمرار التقدم، ولإيجاد سبل ووسائل مبتكرة لتعزيز عملية بناء التوافق في الآراء، ومن ذلك مواصلة تحسين أساليب العمل في مختلف مستويات الآلية الحكومية الدولية، وتحسين استخدام المشاورات غير الرسمية، وتأمين مزيد من الوقت للنقاشات التفاعلية في مختلف الاجتماعات، وضمان أن تكون نتائج المداولات الحكومية الدولية المختلفة نتائج تمثل تقدماً حقيقياً في توافق الآراء في الأونكتاد بشأن قضايا إنمائية رئيسية. وأعربت بعض الوفود عن تقديرها للجهود التي تبذلها الأمانة لتحسين التمثيل في اجتماعات أفرقة الخبراء. غير أن هذه الوفود رأت أنه لا يزال هناك مجال لمزيد من التحسين، والدليل على ذلك صعوبة التوصل إلى اتفاقات في اجتماعات معينة من اجتماعات اللجان.

١٢٥- وشددت بعض الوفود على أهمية التركيز على النتائج ذات الوجهة الإجرائية وعلى الحلول العملية في الاجتماعات الحكومية الدولية، واقترحت تبسيط الاستنتاجات في اجتماعات الخبراء، مشيرةً إلى وجوب إبقائها استنتاجات تنفيذية وعملية. وفيما يتعلق باللجان، رأت بعض الوفود أنه ينبغي أيضاً بذل جهود لضمان مراعاة الوقت المخصص لأعمال هذه اللجان وبغية التوصل إلى استنتاجات أقصر وأوضح.

١٢٦- ورغم إشارة بعض الوفود إلى التقدم الجيد الذي أُحرز في تعزيز مساهمة الجهات صاحبة المصلحة من غير الدول ومشاركتها مشاركة مباشرة في عملية بناء التوافق في الآراء، رأت هذه الوفود أنه يمكن زيادة تعزيز هذه العملية بزيادة مشاركة المجتمع المدني والأطراف الفاعلة من غير الدول وكذلك القطاع الخاص والجهات الأخرى صاحبة المصلحة. واقترح أحد الوفود النظر في إجراء مزيد من التحسينات لتبسيط العملية الحكومية الدولية، مشيراً إلى أن عدداً قليلاً جداً من الوفود لديه القدرة على المشاركة في عدد الاجتماعات الهائل على مختلف المستويات.

١٢٧- ولفت بعض الوفود الانتباه إلى مشاركة أقل البلدان نمواً مشاركة محدودة في اجتماعات هامة يعقدها الأونكتاد، بما في ذلك عملية التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً. فمشاركة خبراء من أقل البلدان نمواً مشاركة محدودة في الاجتماعات التحضيرية للمؤتمر المذكور تهدد الشعور بملكية هذه العملية لدى أقل البلدان نمواً. فلا بد من زيادة مشاركة خبراء من أقل البلدان نمواً بتقديم الموارد المالية اللازمة لهم. وطلبت هذه الوفود إلى الأونكتاد وغيره من الشركاء في التنمية تقديم دعم مناسب لضمان مشاركة أقل البلدان نمواً مشاركة كافية في أعمال التحضير وفي الاجتماعات الرئيسية، وللنهوض بنوعية النتائج.

(ج) التعاون التقني

١٢٨- شددت وفود عديدة على ضرورة تحسين إدماج أنشطة التعاون التقني في الركنين الآخرين لأعمال الأونكتاد. وأعربت بعض الوفود عن القلق إزاء الهبوط في مساهمات المانحين في الصناديق الاستئمانية، وشدَّدت على أهمية تأمين مساهمات في التعاون التقني للأونكتاد من خارج الميزانية يمكن التنبؤ بها واستمرارها، وبخاصة دعم أقل البلدان نمواً من خلال الصندوق الاستئماني لأقل البلدان نمواً التابع للأونكتاد.

١٢٩- وفيما سلَّمت بعض الوفود بما أحرزته الأمانة من تقدم في الحدّ من التجزئة في التعاون التقني للأونكتاد، أشارت بإيجاز إلى أهمية مواصلة تبسيط الصناديق الاستئمانية في الأونكتاد بغية تحقيق أقصى تأثير يمكن أن تحدثه. وشدَّدت مجموعة إقليمية على أهمية إنشاء آلية شفافة لجمع الأموال من أهدافها الحدّ من التنافس بين الشُعب على الأموال. وأثنى عدد من الوفود على الأونكتاد لما يقدمه من دعم في مجال التعاون التقني، لا سيما في مجالات مثل برنامج تقديم الدعم لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، واستعراض سياسات الاستثمار، وأنشطة المعهد الافتراضي، والنظام الآلي للبيانات الجمركية، ونظام إدارة الديون والتحليل المالي (دمفاس)، وإدارة الدين العام.

١٣٠- وشدَّد بعض الوفود على ضرورة أن يواصل الأونكتاد، فيما يقوم به من أعمال التعاون التقني، تناول الحاجات الخاصة لأقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة

انتقالية، فضلاً عن الصعوبات الخاصة التي تواجه البلدان النامية غير الساحلية، وبخاصة في مجالات النقل ولوجستيات التجارة.

١٣١- ورأت وفود أخرى أنه ينبغي للأونكتاد أن يواصل أعماله الهامة المتعلقة بالمفاوضات التجارية متعددة الأطراف، ودعمه للبلدان طالبة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، كما رأت وجوب قيام الأونكتاد بزيادة دعمه للجهود المبذولة في مجال التكامل الإقليمي، والتعاون بين بلدان الجنوب، والقضايا المتصلة بالتأمين، والقضايا المتصلة بالسلع الأساسية. وطلب وفدان إلى الأونكتاد أن يولي اهتماماً كبيراً للحاجات العاجلة في هايتي.

١٣٢- وأثنى بعض الوفود على الأونكتاد لدوره القيادي في عملية تحسين الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، ولمساهمته الفاعلة في عملية "توحيد الأداء" على المستوى القطري، وذلك في إطار المجموعة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتجارة والطاقة الإنتاجية التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين. ورأت وجوب مواصلة تعزيز الشراكات مع المنظمات الأخرى بغية تجنب ازدواج الجهود وزيادة الكفاءة.

١٣٣- وطلب أحد الوفود إلى الأونكتاد أن يزيد جهوده الرامية إلى تعزيز التركيز على الإدارة التي تقوم على أساس النتائج، وبخاصة على ما يتحقق من أثر ونتائج.

١٣٤- وأعرب عدد من الوفود عن العرفان لإنشاء لجنة استعراض المشاريع وبوابة التعاون التقني الإلكترونية في الأمانة. وشجعت هذه الوفود الأمانة على أن تدرج في التقارير السنوية التي تقدمها إلى المجلس مزيداً من التقييمات ذات النوعية الجيدة للمشاريع، كأداة رئيسية للتقييم.

١٣٥- وأعرب أحد الوفود عن تقديره لزيادة الموارد المقدمة من الحساب الإنمائي، وشجع الأونكتاد على مواصلة جهوده التي يبذلها للحصول على الأموال على الصعيد القطري.

حاء - إسهام الأونكتاد في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي

(البند ٩ من جدول الأعمال)

١٣٦- أبرز نائب الأمين العام للأونكتاد، السيد بيتكو دراغانوف، مجالين قدم الأونكتاد فيهما مساهمات جليلة في سبيل تنفيذ نتائج مؤتمرات القمة الرئيسية. أولهما هو مجال الاستثمار الأجنبي المباشر. فالأونكتاد، باعتباره هيئة الأمم المتحدة الرئيسية التي تعنى بموضوع الاستثمار والمسائل ذات الصلة، قدم مساهمات رئيسية وذلك بتحليل الدور الذي يمكن أن يؤديه الاستثمار الأجنبي المباشر في مواجهة التحديات الراهنة، بما في ذلك في مجالي دعم القطاع الزراعي والتخفيف من آثار تغير المناخ. وقد واصل الأونكتاد أيضا دعمه للبلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نموا، في تحسين بيئاتها الاستثمارية عن طريق إجراء عمليات استعراض سياسات الاستثمار فيها. أما المجال الثاني فيتعلق بمشاكل المديونية التي تعاني منها البلدان النامية. فعلاوة على رصد حالة المديونية، يواصل الأونكتاد،

عن طريق عمله التحليلي وتعاونه التقني، تقديم المشورة في مجال السياسات بشأن كيفية تخفيف وطأة مشاكل المديونية التي يعاني منها العالم النامي. وفي الختام، شجع نائب الأمين العام الوفود على الإدلاء بآرائها وبأية مقترحات عن الكيفية التي يتسنى بها للأونكتاد زيادة تعزيز مساهمته في القضية المشتركة للأمم المتحدة، على النحو المعبّر عنه في نتائج مؤتمرات القمة الرئيسية.

١٣٧- ورحبت جميع الوفود التي تناولت الكلمة بتقرير الأمانة عن التقدم المحرز في تنفيذ نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة، ومساهمة الأونكتاد، وأعربت عن ارتياحها للعمل الاستباقي الذي يقوم به الأونكتاد للمساهمة في تنفيذ عمليات المتابعة الرئيسية.

١٣٨- ورحبت عدة وفود بالجهود المكثفة التي تبذل لتعزيز دور عملية الأونكتاد الحكومية الدولية في هذه الجهود، لا سيما بتسخير الدورات التنفيذية لمجلس التجارة والتنمية لهذا الغرض. وأشارت هذه الوفود كذلك إلى الدور الحيوي الذي ينطوي عليه التعاون التقني في تلبية الاحتياجات الحقيقية، وشجعت على زيادة التعاون فيما بين الوكالات، بما في ذلك بشأن المبادئ المتصلة بالاستثمار المسؤول في الزراعة.

١٣٩- وبالإضافة إلى ذلك، هنأت الوفود الأونكتاد على استجابته في الوقت المناسب للأزمة الغذائية والأزمة المالية. ورحبت على الخصوص بالدور الرئيسي الذي قامت به الأمانة في أعقاب زلزال هايتي، ولا سيما بدعوته إلى شطب ديون هايتي.

١٤٠- وأعربت الوفود عن تقديرها لجهود الأونكتاد ومساهمته الجوهرية التي قدمها لمؤتمر قمة عام ٢٠١٠ بشأن الأهداف الإنمائية للألفية ويقدمها لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المقبل المعني بأقل البلدان نمواً في عام ٢٠١١. على أنها أشارت إلى ضرورة إيجاد نهج استراتيجي أكثر جدوى لتحقيق الأهداف المبيّنة في الفقرة ١١ من اتفاق أكرا في إطار ركائز عمله الثلاث، وحثت الأونكتاد على تعزيز دوره في مجال الحوكمة العالمية.

١٤١- وشددت الوفود على أهمية العلم والتكنولوجيا، ومنها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في التنمية، وحثت الأمانة على تعزيز عملها في هدا المجال، ومن ذلك بتعزيز التعاون بين الشمال والجنوب والتعاون بين بلدان الجنوب في مجال نقل التكنولوجيا.

طاء – تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني

(البند ١٠(ب) من جدول الأعمال)

١٤٢- شهد الاجتماع اتفاقا على نطاق واسع بشأن أهمية عمل الأونكتاد المتعلق بمساعدة الشعب الفلسطيني. وحظي التقرير عن "المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني" (TD/B/57/4) بإشادة من أغلبية المندوبين الذين أدلوا ببيانات بشأن هذا البند. فقد أثنوا على الأونكتاد لبحوثه تحليلاته ذات النوعية العالية، ولأنشطة التعاون التقني ذات الصلة

التي تقدمها الأمانة لدعم جهود بناء القدرات الفلسطينية. وأعربت متحدثة من أحد الوفود عن خيبة أملها إزاء محتوى التقرير الذي لم يعكس الإسهامات الحيوية التي قدمها بلدها.

١٤٣- وقد وُصفت توصيات الأونكتاد بأنها مفيدة للتنمية والإنعاش الفلسطينيين، وبأنها تشكل أساساً تحليلياً هاماً يمكن للمجتمع الدولي أن يستند إليه لتصميم تدخلات مناسبة تدعم الشعب الفلسطيني.

١٤٤- وأعرب جميع المندوبين تقريباً عن قلقهم إزاء الوضع الاقتصادي والإنساني في الأرض الفلسطينية المحتلة وخاصة في غزة. وأبدوا انزعاجهم من التدمير المنهجي للاقتصاد الفلسطيني وقاعدته الإنتاجية وفقدان الأرض وتفتيتها، وانعدام هامش المناورة، والاعتماد على المعونات، وضعف القطاع الخاص، وارتفاع معدل البطالة، وانعدام الأمن الغذائي، والحرمان من الوصول إلى الموارد الطبيعية والاقتصادية، وعجز الشعب الفلسطيني عن الإنتاج وتحقيق الاعتماد على النفس تحت الاحتلال، والتبعية الاقتصادية لإسرائيل، ومعاناة غزة وحصارها.

١٤٥- وأشار أحد المندوبين إلى أن تخفيف الحصار على غزة الذي أُعلن في حزيران/يونيه هذا العام لم يحدث سوى أثراً اقتصادياً هامشياً، وذكر أن سلطة الاحتلال هي الطرف الوحيد المسؤول عن الشعب المحتل والأرض المحتلة وفقاً للقانون الدولي. وقال إن الأرض الفلسطينية المحتلة ما زالت تواجه مشاكل فريدة من نوعها بسبب الاحتلال تتجاوز وتفوق كثيراً تلك التي تواجهها عادة أقل البلدان نمواً. وأشار إلى قرار الجمعية العامة ١٧٨/٤٣ الذي منح الأرض الفلسطينية المحتلة نفس المعاملة التفضيلية الممنوحة إلى أقل البلدان نمواً، وأضاف أن السلطة الفلسطينية ستسعى إلى المشاركة في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً في عام ٢٠١١. واختتم كلمته قائلاً إن تقرير الأونكتاد يشكل بداية جيدة للإعداد للأونكتاد الثالث عشر في الدوحة.

١٤٦- وأشاد مندوب آخر بالسلطة الفلسطينية لجهودها الإصلاحية، وتعهد بدعم كافة التدابير الكفيلة بتحسين الظروف المعيشية للشعب الفلسطيني، وخاصة التدابير التي تقوي العلاقات التجارية الثنائية بين الاتحاد الأوروبي والأرض الفلسطينية. وأشار تحديداً إلى اقتراح للمفوضية الأوروبية بإعفاء الصادرات الفلسطينية إلى الاتحاد الأوروبي من الرسوم ومن نظام الحصص.

١٤٧- ورحب بعض المندوبين باستئناف المفاوضات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. وأعربوا عن الأمل أن تؤدي هذه المفاوضات في غضون سنة إلى حل الدولتين، استناداً إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام وإلى خريطة الطريق ومبادرة السلام العربية، تعيش بموجبه دولة إسرائيل ودولة فلسطينية مستقلة ديمقراطية متصلة جغرافيا وقابلة للحياة جنباً إلى جنب في أمن وسلام. ووصفوا عمل الأونكتاد بأنه يساعد على إنشاء الدولة الفلسطينية.

١٤٨- وأبدى بعض المندوبين انزعاجهم لعدم إحراز تقدم في مجال الانتعاش الاقتصادي، وتباطؤ وتيرة إعادة الإعمار في غزة، وعدم ملاءمة طريقة صرف أموال المانحين. وشددوا على الحاجة إلى تكثيف الدعم الدولي للشعب الفلسطيني من أجل إعادة بناء اقتصاده المدمَّر. ودعوا المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤوليته والوفاء بالتزاماته السابقة المقدمة في المؤتمر الدولي الداعم للاقتصاد الفلسطيني لإعادة إعمار غزة المنعقد في شرم الشيخ في عام ٢٠٠٩. فقد قدّم المانحون أقل من نصف المبلغ الذي تعهدوا به في المؤتمر والبالغ ٤,٥ مليار دولار أمريكي.

١٤٩- وأعرب كثير من المندوبين عن القلق إزاء الأثر الاقتصادي الجسيم الناجم عن القيود المفروضة على التنقل في الأرض الفلسطينية المحتلة. وأبدى بعض المندوبين انزعاجهم لوجود ٥٥٠ حاجزاً في عام ٢٠٠٩ مفروضا على تنقلات السكان في منطقة صغيرة كالضفة الغربية. فهذه القيود تخنق الاقتصاد، وتحد من التجارة، وتحول دون تكوين شراكات مع بلدان أخرى للنهوض بالقدرات والتنمية الفلسطينية، وتقلص الأثر المتوخى من دعم المانحين ومشاريع التعاون التقني، وتؤدي إلى استدامة العجز المالي. وأضاف المندوبون أن إجراءات التخفيف الجزئية للقيود المفروضة على الحركة والتنقل عديمة الجدوى، وأن المطلوب هو إلغاء كامل لكافة تدابير الإغلاق والحصار في الأرض الفلسطينية المحتلة.

١٥٠- وأكد المندوبون على الحاجة إلى ربط الإغاثة بالتنمية. وشددوا على حق الشعب الفلسطيني في التنمية، موجهين الشكر إلى الأونكتاد لتذكيره المجتمع العالمي بهذا الحق. ودعوا إلى استثمار يمول من المانحين لإعادة بناء القطاع الخاص الفلسطيني، وإعادة تهيئة البنية الأساسية، وتدعيم الصادرات والقدرة التنافسية الفلسطينية، واتخاذ كافة التدابير اللازمة لإنهاء معاناة الشعب الفلسطيني.

١٥١- وأشاد المندوبون باستمرار أنشطة الأمانة في مجال التعاون التقني لتزويد الشعب الفلسطيني بالقدرات المؤسسية المطلوبة لدولته المقبلة. وأثنوا على الأمانة لما حققته من إنجازات جوهرية في إطار برنامج النظام الآلي للبيانات الجمركية (أسيكودا) ولترويجه لسياسات تجارية تركز على مكافحة الفقر وتعزيز المتكامل الإقليمي.

١٥٢- وأبدى بعض المندوبين انزعاجهم لمحدودية الدعم المالي المخصص للتنمية ولبناء القدرات الاقتصادية والمؤسسية المطلوبة لقيام اقتصاد جيد الأداء ودولة فلسطينية مستقلة قابلة للحياة. وحذر المندوبون من أن الشعب الفلسطيني لن يتمكن من الخروج من دورة التبعية الاقتصادية الراهنة إذا ما استمر هذا الاتجاه. وأعرب الاتحاد الأوروبي عن التزامه بالحفاظ على دعم متوازن للاحتياجات الفلسطينية الفورية وعلى المدى الطويل. ففي عام ٢٠٠٨ أنفق الاتحاد الأوروبي مبلغ ٤٩٧ مليون يورو على دعم الميزانية الفلسطينية والاحتياجات التنموية والإنسانية للفلسطينيين. وفي عام ٢٠٠٩، قُدر الدعم المقدم من الاتحاد الأوروبي بمبلغ ٤٣٩ مليون يورو.

١٥٣- وأعرب المندوبون عن تأييدهم لاقتراح الأونكتاد الاستعانة بالمجموعة المشتركة بين الوكالات التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين بالأمم المتحدة والمعنية بالقدرات التجارية والإنتاجية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وحث معظم المندوبين الأطراف المانحة على تكثيف مساهماتها في دعم برنامج المساعدة التقنية المقدم من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني على نحو ما تدعو إليه الفقرة ٤٤ من اتفاق أكرا. وأشاروا بقلق إلى أن نقص الموارد قد عطل أنشطة الأمانة في إطار برنامج تنظيم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في فلسطين (Empretec Palestine) وبرنامج الحفاظ على الاستثمار.

١٥٤- وقال العديد من المندوبين إنهم يتطلعون إلى صدور الاستعراض المتعمق المرتقب الذي تعده وحدة تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني في الأونكتاد. وأكدوا أن هذه خطوة هامة نحو دعم برنامج عمل الأونكتاد في هذا المجال.

بيانات عن المواقف التي أعرب عنها في الجلسة العامة الختامية، ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠

١٥٥- أعربت جمهورية إيران الإسلامية عن تحفظها إزاء الجزء الثاني من الفقرة ٣(ن) من النتائج المتفق عليها في إطار البند ٨ من جدول الأعمال. فالمبادرات القديمة وغير الموفقة لا يمكن أن تحسن الوضع في الأرض الفلسطينية المحتلة، ويتعين على المجتمع الدولي أن يوجه رسالة قوية داعيا إلى رفع الحصار وجميع القيود المفروضة حليا على الشعب الفلسطيني.

١٥٦- وأعربت إسرائيل عن خيبة أملها إزاء الوثيقة TD/B/57/L.1/Add.6 المعنونة "مشروع تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته السابعة والخمسين (تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني)". فهي تأسف لتجاهل تقرير الأمانة المعلومات بالغة الأهمية التي قدمتها حكومتها فيما يتعلق بالتطورات الإيجابية الأخيرة التي يشهدها الاقتصاد الفلسطيني، والتي جاءت نتيجة لقرار اتخذه المجلس الوزاري الإسرائيلي للشؤون الأمنية في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ لتكييف وتخفيف الجوانب المدنية من السياسة الإسرائيلية تجاه قطاع غزة.

١٥٧- وقال اليمن إن الاحتلال الإسرائيلي هو السبب الرئيسي لتدمير الاقتصاد الفلسطيني وللرغبة العارمة في دعم الاقتصاد الفلسطيني.

١٥٨- ودعت مصر المجتمع الدولي إلى دعم الشعب الفلسطيني كي يتمكن من بناء دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة ولكي يتسنى إحلال السلام في الشرق الأوسط. ودعت الأونكتاد إلى العمل على تنفيذ التوصيات الواردة في الوثيقة TD/B/57/L.1/Add.6، ولا سيما ما تعلق منها بالحصار وعمليات الإغلاق.

ياء – التقرير المقدم من رئيس الهيئة الاستشارية المنشأة وفقاً للفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك بشأن تنظيم الأمانة دورات تدريبية في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ وما لهذه الدورات من تأثير؛ وتعيين أعضاء الهيئة الاستشارية لعام ٢٠١١

(البند ١٤ (أ) من جدول الأعمال)

١٥٩- أطلع رئيس الهيئة الاستشارية المنشأة في سياق الفقرة ١٦٦ من خطة عمل الأونكتاد العاشر المندوبين على المسائل التي تناولتها الهيئة الاستشارية في اجتماعها في أيار/مايو ٢٠١٠. فأولاً، عقدت ثلاث دورات تدريبية، واحدة لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (كولومبيا، آب/أغسطس ٢٠٠٩)، وأخرى لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ (إندونيسيا، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩) والثالثة للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية (أذربيجان، تموز/يوليه ٢٠١٠)، بدعم من البلدان المضيفة بما في ذلك مساهمات لتغطية التكاليف المحلية للدورات. فقد ظلت هذه الدورات تحظى بطلب متزايد وساهمت في سد "الفجوة في القدرة التجارية" في البلدان النامية. وقد صادقت الهيئة الاستشارية على أماكن انعقاد الدورات التدريبية المقبلة لمنطقة غرب آسيا (تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، لبنان) ولأفريقيا (كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير ٢٠١٠، مصر).

١٦٠- وثانياً، ناقشت الهيئة الاستشارية مسألة تمويل الدورات الإقليمية. وبالنظر إلى اعتبار التمويل الحالي من الباب ٢٢ من ميزانية الأمم المتحدة العادية للتعاون التقني غير قابل للتنبؤ به، فقد اعتبر أن تعيين أماكن محددة لانعقاد الدورات التدريبية قد يتيح إمكانية زيادة القدرة على التنبؤ بظروف تنظيم هذه الدورات، وتنويع قاعدة موارد التمويل وإظهار القيمة التي تعلقها الدول الأعضاء عليها. وهناك عنصر آخر يتعين وضعه في الاعتبار في اختيار الأماكن الدائمة هو إمكانية تغطية تكاليف أخرى مثل إقامة المشاركين وتكاليف الترجمة الشفوية، إلخ. وقد عرضت حكومتا كولومبيا وسنغافورة استضافة الدورات التدريبية في منطقتيهما لفترتين على الأقل وتغطية بعض تكاليف تنظيمها، وقبلت الهيئة الاستشارية عرضيهما. كما أعربت بلدان أخرى، كشيلي والمكسيك وعمان، عن اهتمامها باستضافة الدورات مستقبلاً. واقتُرح إمكانية تناوب أماكن انعقاد الدورات داخل المناطق لتصبح بالتالي "شبه دائمة". وطلبت الهيئة الاستشارية إلى الأمانة وضع اختصاصات تعيين أماكن دائمة لانعقاد الدورات التدريبية لبحثها في اجتماعها القادم.

١٦١- ثالثاً، أبلغ رئيس الهيئة الاستشارية المندوبين بالدورات التدريبية القصيرة الست التي نُظمت للدبلوماسيين في جنيف في النصف الثاني من عام ٢٠٠٩ والنصف الأول من عام ٢٠١٠، فضلاً عن الدورات التدريبية الثلاث المتعلقة بقضايا التنمية المعاصرة المقرر تنظيمها في النصف الثاني من عام ٢٠١٠. وقد شهدت الدورات حضوراً جيداً وأصبحت تشكل سمة منتظمة في الجدول الزمني المهني للمندوبين الذين أعربوا عن تقديرهم لإسهام هذه الدورات في التوعية بمواضيع التجارة التي اعتبروها مفيدة لعملهم.

١٦٢- وفي المناقشة التي أعقبت ذلك، أعرب مندوبان عن دعمهما للدورات التدريبية الإقليمية، فضلاً عن الالتزام بالتعاون مع الأمانة لضمان نجاح الدورات مستقبلاً. وأعربت مندوبة منهما تحديداً عن اهتمام بلدها باستضافة الدورة مستقبلاً. وأشار المندوب الآخر إلى بلدان إضافية مهتمة باستضافة الدورات. واقترح الاثنان تناوب الأماكن الدائمة في المناطق لتصبح بالتالي شبه دائمة. كما طلبا أن تحدد الاختصاصات التي تعدها الأمانة لتعيين أماكن الانعقاد الدائمة، بشكل مسبق وبطريقة واضحة، شروط استضافة الدورات وشكل مساهمة البلدان المضيفة فيها.

ثالثاً – المسائل الإجرائية وما يتصل بها من مسائل

ألف – افتتاح الدورة

١٦٣- افتتح الدورة السابعة والخمسين لمجلس التجارة والتنمية في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ السيد جون فيدير (لكسمبرغ)، رئيس المجلس في دورته السادسة والخمسين.

باء – انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

١٦٤- انتخب المجلس، في جلسته العامة (الافتتاحية) ١٠٤٩ السيد لويس مانويل بيونتيني مونيغ (الجمهورية الدومينيكية) رئيساً للمجلس في دورته السابعة والخمسين.

١٦٥- وانتخب المجلس تسعة نواب للرئيس لعضوية مكتب المجلس في دورته السابعة والخمسين. وتبعاً لذلك، كانت تشكيل المكتب المُنتَخب كما يلي:

الرئيس: السيد لويس مانويل بيونتيني مونيغ (الجمهورية الدومينيكية)

نواب الرئيس: السيد موثاي أنطوني ماروبينغ (ليسوتو)
ودارلينغتون موابي (زامبيا)
السيد إبراهيم س.م. العدوفي (اليمن)
السيد ديسرا بيركايا (إندونيسيا)
السيد فاسيلي نيبيزيا (الاتحاد الروسي)
السيد فيدريكو غونزاليس (باراغواي)
السيد كونراد شارينغير (ألمانيا)
السيد هوغو كامرون (كندا)
السيد باسي- هايكي فارانما

١٦٦- ووفقاً للممارسة المرعية، وافق المجلس على إشراك المنسقين الإقليميين والصين، إشراكاً تاماً في أعمال مكتب المجلس.

جيم - إقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال الدورة

(البند ٢ من جدول الأعمال)

١٦٧- أقر المجلس، في جلسته العامة الافتتاحية، جدول الأعمال المؤقت للدورة الوارد في الوثيقة TD/B/57/1 (انظر المرفق الأول).

دال - استعراض قوائم الدول المذكورة في مرفق قرار الجمعية العامة ١٩٩٥(د-١٩)

(البند ١٤(و) من جدول الأعمال)

١٢٥- ترد القوائم الخاصة بالعضوية في الوثيقة TD/B/INF.215. ولم ترد أية طلبات جديدة.

المرفق الأول

جدول أعمال الدورة السابعة والخمسين لمجلس التجارة والتنمية

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال الدورة

٣- الجزء الرفيع المستوى: نحو انتعاش مستدام

٤- التنمية الاقتصادية في أفريقيا: التعاون بين بلدان الجنوب: أفريقيا والأشكال الجديدة للشراكات الإنمائية

٥- تطور النظام التجاري الدولي والتجارة الدولية من منظور إنمائي: تأثير تدابير التخفيف من وطأة الأزمة، وآفاق الانتعاش

٦- استراتيجيات التنمية في عالمٍ يسير على طريق العولمة: العولمة والعمالة والتنمية

٧- الاستثمار من أجل التنمية: التحديات الناشئة

٨- تقييم واستعراض تنفيذ الأونكتاد لاتفاق أكرا

٩- إسهام الأونكتاد في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي

١٠- أنشطة التعاون التقني:

(أ) استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد

(ب) تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني

١١- المسائل التي تتطلب من المجلس اتخاذ إجراء بشأنها في إطار متابعة الدورة الثانية عشرة للمؤتمر:

- جلسة الاستماع المعقودة مع المجتمع المدني

١٢- مسائل أخرى في ميدان التجارة والتنمية:

(أ) التطوير التدريجي لقانون التجارة الدولية: التقرير السنوي الثالث والأربعون للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي

(ب) تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية التابع للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية عن دورته الثالثة والأربعين

١٣- تقرير الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية

١٤- المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل:

(أ) التقرير المقدم من رئيس الهيئة الاستشارية المنشأة وفقاً للفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك بشأن تنظيم الأمانة لدورات تدريبية في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ وما لهذه الدورات من تأثير؛ وتعيين أعضاء الهيئة الاستشارية لعام ٢٠١١

(ب) تسمية الهيئات الحكومية الدولية لأغراض المادة ٧٦ من النظام الداخلي للمجلس

(ج) تسمية المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس

(د) استعراض الجدول الزمني للاجتماعات

(هـ) عضوية الفرقة العاملة لعام ٢٠١١

(و) استعراض قوائم الدول الواردة في مرفق قرار الجمعية العامة ١٩٩٥(د-١٩)

(ز) الآثار الإدارية والمالية المترتبة على إجراءات المجلس

١٥- اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض

١٦- جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة والخمسين للمجلس

١٧- مسائل أخرى

١٨- اعتماد التقرير.

المرفق الثاني

الحضور[٢]

١- حضر الدورة ممثلو الدول التالية الأعضاء في مجلس التجارة والتنمية:

الاتحاد الروسي	بوركينا فاسو
إثيوبيا	بولندا
أذربيجان	بيرو
الأرجنتين	بيلاروس
الأردن	تايلند
إسبانيا	تركيا
إستونيا	تشاد
إسرائيل	جامايكا
أفغانستان	الجزائر
ألمانيا	جمهورية أفريقيا الوسطى
إندونيسيا	الجمهورية الدومينيكية
أنغولا	جمهورية الكونغو الديمقراطية
أوروغواي	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
أوغندا	جيبوتي
أوكرانيا	رواندا
إيران (جمهورية - الإسلامية)	رومانيا
إيطاليا	زامبيا
باراغواي	زمبابوي
باكستان	السلفادور
البرازيل	سلوفاكيا
البرتغال	سنغافورة
بروني دار السلام	السنغال
بلجيكا	السويد
بنغلاديش	سويسرا
بنما	شيلي
بنن	صربيا

(٢) للاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة TD/B/57/INF.1.

الصين	لكسمبرغ
العراق	ليسوتو
عمان	ماليزيا
غانا	مدغشقر
غواتيمالا	مصر
غينيا	المغرب
فرنسا	المكسيك
الفلبين	المملكة العربية السعودية
فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية
فنلندا	موريشيوس
فييت نام	موزامبيق
قبرص	ميانمار
قطر	النرويج
قيرغيزستان	النمسا
كازاخستان	نيبال
الكاميرون	نيجيريا
كرواتيا	هايتي
كندا	الهند
كوبا	هندوراس
كوت ديفوار	هنغاريا
كوستاريكا	الولايات المتحدة الأمريكية
كولومبيا	اليابان
الكونغو	اليمن
كينيا	اليونان

٢- وحضر الدورة ممثلون عن الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد ولكنها ليست أعضاء في مجلس التجارة والتنمية:

الرأس الأخضر
طاجيكستان
الكرسي الرسولي

٣- وحضر الدورة المراقب التالي:

فلسطين

٤- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:

الاتحاد الأفريقي
الاتحاد الأوروبي
مركز الجنوب

٥- وكانت منظمات الأمم المتحدة التالية ممثلة في الدورة:

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

٦- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات التالية ذات الصلة ممثلة في الدورة:

الاتحاد الدولي للاتصالات
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
المنظمة العالمية للملكية الفكرية
منظمة التجارة العالمية

٧- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:

الفئة العامة

تحالف المجتمع المدني
مهندسو العالم
المجلس الدولي للمرأة
الاتحاد الدولي لنقابات العمال
مؤتمر التجار العالمي
المنظمة الدولية للاتصالات في أفريقيا وتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي
أوكسفام
شبكة العالم الثالث
منظمة القرية السويسرية
المجلس العالمي للكنائس
المنظمة الدولية للرؤية العالمية
المجلس الدولي للممرضات

المنظمات غير الحكومية المعتمدة

وكالة أفريقيا للأداء
مركز التجارة الدولية للتنمية
جمعية وحدة وثقة المستهلكين
الديوان الأفريقي للتنمية والتعاون
شبكة المرأة الرواندية

٨- واشترك في الدورة الخبراء المحاورون التالية أسماؤهم:

السيدة لوكا كاتسيلي، وزيرة العمل والضمان الاجتماعي في النمسا

السيد علي باجو غاماتيي، نائب محافظ البنك المركزي لدول غرب أفريقيا

السيد ريتشارد كو، خبير اقتصادي كبير، معهد نوموورا للبحوث، اليابان

السيد بيرت كواندرز، وزير التعاون الإنمائي السابق، هولندا

السيدة ميريت زاكي، نائبة رئيس تحرير مجلة Bilan، جنيف

السيد ستيفان بورسي، رئيس شعبة التكامل السياساتي، منظمة العمل الدولية

السيد هارشا فاردهانا سينغ، نائب مدير عام منظمة التجارة العالمية

السيد أوندي بورشبرغ، كبير الموظفين التنفيذيين والمشارك في إطلاق مشروع سولار امبولس (Solar Impulse)

السيد إيريك هايتس، رئيس المؤسسة الاستشارية Margaree Consultants، وكبير المستشارين، اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

السيد برونو فيغيروا فيشر، منسق المكتب الاستشاري بوحدة العلاقات الاقتصادية والتعاون الدولي، وزارة الشؤون الخارجية، المكسيك

السيد تاكاهيكو أونوزوكا، مستشار كبير لدى البنك الياباني للتعاون الدولي

السيد ماثيو باتسون، المدير الإداري لشؤون الطاقة والمناخ، المجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة

السيد /خوسي لويس دال فالي دوبلادو، مدير قسم الاستراتيجيات والبحوث، مؤسسة Iberdrola

السيد نجوغونا ندونغو، محافظ البنك المركزي الكيني، نيروبي

السيد باباكار كارلوس مبايي، سفير، البعثة الدائمة للسنغال، جنيف

السيد ماكسوال مكويزالامبا، مفوض للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، مفوضية الاتحاد الأفريقي، أديس أبابا، إثيوبيا

السيد غبينغا غريغوري أوبيديي، مدير بالنيابة، مديرية التجارة، اللجنة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

السيد سون زينيو، سفير، بعثة الصين الدائمة لدى منظمة التجارة العالمية، جنيف

السيد غوبيناتان أشامكولانغاري، سفير، البعثة الدائمة للهند لدى منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، جنيف

السيد فلافيو داميكو، بعثة البرازيل الدائمة لدى منظمة التجارة العالمية، جنيف

السيدة باتريسيا فرانسيس، المديرة التنفيذية، مركز التجارة الدولية

السيد جون مارك ديروز، مدير مكتب منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في جنيف

السيد منير كليبو، ممثل منظمة العمل الدولية، الضفة الغربية وقطاع غزة

السيد سيريل فيراند، كبير منسقي شؤون الطوارئ وإعادة التأهيل لفرق العمل بمنظمة الأغذية والزراعة، القدس (بالاتصال عبر الفيديو)

السيد عزام صالح عياسة، منسق شؤون الطوارئ وإعادة التأهيل، منظمة الأغذية والزراعة، القدس (بالاتصال عبر الفيديو)

السيد أشيش شاه، رئيس بالنيابة، مكتب الدول العربية، مركز التجارة الدولية